اختيارات ابن هشام النحوية في كتابه التذكرة
عرض ودراسة

د. صلاح عبد المعز أحمد العشيري
كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

المُلخَص

هذا بحث يتناول اختيارات ابن هشام النحوية في واحد من أهم كتبه وهو كتاب التذكرة الذي لا يزال مفقودا، وقد قام باختصاره مُحَمَّد بن جلال التباني الحنفي فحفظ لنا قدرا كبيرا من هذا الكتاب القيم؛ ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة آراء ابن هشام من خلال كتابه هذا مع مقارنتها بآرائه في كتبه الأخرى؛ ومن ثم جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وقد تحدثت في التمهيد عن كتاب التذكرة لابن هشام ومختصره للتباني، وطريقة ابن هشام في اختياراته، وعباراته المستخدمة للاختيار، وأسس اختياراته. وتناولت في المبحث الأول: اختياراته التي خالفت آراءه في كتبه الأخرى، ودرست فيه عشر مسائل. أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه اختياراته التي وافقت آراءه في كتبه الأخرى، ودرست فيه ست مسائل. وأما المبحث الثالث فتناولت فيه اختياراته التي لم يتعرض لها أو لم يقطع فيها برأي في كتبه الأخرى، ودرست فيه أربع مسائل. ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: اختيار – ابن هشام – النحو – التذكرة – مختصر – التباني

مُقَدِمَةُ :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا مُحَمَّد الهادي الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد:

فإن ابن هشام الأنصاري يعدُّ واحدًا من أبرز النحويين العرب الذين أسهموا بدور بارز في تطور الدرس النحوي في القرن الثامن الهجري، وقد طارت شهرته في العربية منذ حياته، فأقبل عليه الطلاب من كل فجٍ يفيدون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة، واستنباطاته الرائعة، وبلغ الإعجاب به لدى معاصريه حدًّا جعل ابن خلدون يقول: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"[1]، فقد "انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبًا وموجزًا، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب"[2].

ولابن هشام مصنفات عديدة تجاوزت الثلاثين مصنفًا[3]، وقد طبعت أكثر مصنفاته لما لها من أهمية كبرى؛ حيث نتجت عن عقلية علمية فذة، ولما تحتويه من آراء وأفكار متفردة، ولاحتوائها كذلك على آراء علماء آخرين فُقدت آثارهم، وحفظتها لنا مؤلفات ابن هشام.

ومن أبرز هذه المصادر المطبوعة: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرح قطر الندى وبل الصدى، وشرح اللمحة البدرية لأبي حيان، والجامع الصغير في النحو، والإعراب عن قواعد الإعراب، وغيرها، بجانب العديد من الرسائل الصغيرة.[4]

ومن كتب ابن هشام المفقودة كتابه التذكرة، وقد ذكر ابن حجر أنه يقع في خمسة عشر مجلدًا[5]، ولم يُعثر لهذا الكتاب على أثر إلى يومنا هذا، لكن يبدو أنه كان موجودًا في القرن الحادي عشر، فقد نقل عنه ياسين العليمي (ت١٠٦١هـ) في حاشيته على التصريح[6] وقال: "ومن خطه نقلت". ومن فضل الله تعالى أن قام مُحَمَّد بن جلال

[1] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني ج٢ص٣٠٩، وانظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص٣٤٦-٣٤٧.

[2] الدرر الكامنة ج٢ص٣٠٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ج٢ص٦٨-٦٩.

[3] انظر: ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه، د/علي فودة نيل ص١٥ وما بعدها.

[4] انظر: السابق ص ٢٨٧ وما بعدها.

[5] انظر: الدرر الكامنة ج٢ص٣٠٩.

[6] ج٢ص١٠٥.

الحنفي التباني (ت٨١٨هـ) باختصار تذكرة ابن هشام، فحفظ لنا قدرًا لا بأس به من مسائل ابن هشام في التذكرة. ومن هنا تأتي أهمية اختيار هذا الموضوع لدراسة اختيارات ابن هشام من خلال ما حفظه لنا التباني في مختصره ومقارنتها بآرائه في كتبه الأخرى، ولعلها تكون أول دراسة لآراء ابن هشام من خلال هذا الكتاب القيم الذي قام بتحقيقه أحد طلاب الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في عام أربعة وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، وهو الباحث جابر بن عبد الله السريع، وكنت ضمن لجنة الحكم والمناقشة على هذا العمل، وسعدت أيّما سعادة لإخراج هذا الكتاب القيم إلى النور، وقد طبعت الرسالة في العام نفسه في مؤسسة الريان ببيروت، ولم تنشر بالأسواق إلى وقتنا هذا بحسب علمي.

وقد اخترت عشرين مسألة تمثل أبرز اختيارات ابن هشام من خلال مختصر التذكرة، ومما يلحظ على هذه الاختيارات أنها تارة ما تكون موافقة لاختياراته في كتبه الأخرى، وتارة ما تكون مخالفة لها، وتارة ثالثة نجد اختياراته في التذكرة فريدة، بمعنى أنه لم يتعرض لمسائلها في كتبه الأخرى بشكل صريح، أو لم يقطع فيها برأي.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في ثلاثة مباحث، تتقدمها مقدمة، وتتلوها خاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وخطة البحث.

التمهيد: تحدثت فيه عن كتاب التذكرة لابن هشام ومختصره للتباني، وطريقة ابن هشام في اختياراته، وعباراته المستخدمة للاختيار، وأسس اختياراته.

المبحث الأول: اختياراته التي خالفت آراءه في كتبه الأخرى، وفيه عشر مسائل.

المبحث الثاني: اختياراته التي وافقت آراءه في كتبه الأخرى، وفيه ست مسائل.

المبحث الثالث: اختياراته التي لم يتعرض لها أو لم يقطع فيها برأي في كتبه الأخرى، وفيه أربع مسائل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

والله تعالى وحده أسأل أن يلهمني الصواب والإخلاص في القول والعمل، إنه حسبي ونعم الوكيل.

التمهيد

كتاب التذكرة لابن هشام:

يحتوي كتاب التذكرة لابن هشام على مادة علمية غزيرة وقيمة، فقد "جمع فيه ما خطر له من تحقيقات نحوية، وتحريرات لغوية، وما استحسن من كلام العلماء قبله، مضيفًا إليه من الآراء ما يسد خلَّته، ويصوب زلته، وناقش فيه مسائل دار حولها جدل في عصره، وتخطفتها أيدي الآراء، فأبان عن وجهها، وكشف عن مكنونها، وجعله على هيئة مسائل منثورة، يُعَنْوِن لكل قضية يناقشها بكلمة (مسألة) ثم يسوق بعدها كلامه"[٧].

ولهذا الكتاب أهمية كبرى خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مكانة ابن هشام في علم العربية ونتاجه العلمي الغزير، وأن جهده لم يقف عند حدود النقل ممن عاصره أو سبقه، وتلك مزية أخرى، فقد نقل ابن هشام في تذكرته آراء لمعاصرين له[٨]،ولسابقين عليه، وممن أكثر من النقل عنهم: سيبويه، والفارسي، وعبد القاهر، وابن بري، والزمخشري، وابن الخباز، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك[٩]، والأهم أنه نقل نصوصًا من كتب هي اليوم في عداد المفقود؛ مثل: الرد على الملحد لقطرب[١٠]، والجامع للمبرد[١١]، والكافي للنحاس[١٢]، وشرح الإيضاح لابن الدهان[١٣]،وشرح الجمل للرندي[١٤]، واللمع الكاملة لعبد اللطيف البغدادي[١٥]، وغيرها[١٦]، وفي كل ذلك لم يكن ابن هشام مجرد ناقل، وإنما كان يناقش ويجتهد، ويختار له رأيًا في كثير من المسائل.

ولأهمية هذا الكتاب نقل عنه كثير من العلماء[١٧]، منهم السيوطي (ت ٩١١هـ)[١٨]، وياسين العليمي (ت ١٠٦١هـ)[١٩]، والشهاب

---

[٧] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٠ من مقدمة المحقق.

[٨] انظر: السابق، المسألة ١٢٦ ص٢٧١، والمسألة ٢٤٣ ص٤٢١، ٤٢٣.

[٩] انظر: السابق ص٨٧-٨٨.

[١٠] انظر: السابق، المسألة ٣٥٢ ص٥٥٣.

[١١] انظر: السابق، المسألة ١٢٧ ص٢٧٢.

[١٢] انظر: السابق، المسألة ٢١٠ ص٣٧٠.

[١٣] انظر: السابق، المسألة ٢٤٢ ص٤١٩.

[١٤] انظر: السابق، المسألة ٣٣٨ ص٥٤٠.

[١٥] انظر: السابق، المسألة ٣٤١ ص٥٤٤.

[١٦] انظر: السابق ص٨٦.

[١٧] ذكر محقق مختصر تذكرة ابن هشام أنه وقف على أكثر من سبعين نقلا عنه، وذكر مواضع هذه النقول بالتفصيل (انظر: ص٢٢-٢٣).

[١٨] انظر على سبيل المثال: الأشباه والنظائر ج٢ص٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٥٠، ١٩٧.

[١٩] انظر على سبيل المثال: حاشية ياسين على التصريح ج٢ص١٠٥.

الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)[٢٠]، وعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)[٢١]، والزبيدي (ت١٢٠٥ هـ)[٢٢]. وما زال هذا الكتاب مفقودًا حتى يومنا هذا، ومن هنا تأتي أهمية مختصر تذكرة ابن هشام للتباني، وهو ما سنتحدث عنه في السطور التالية.

مختصر تذكر ابن هشام

ذكرنا أن العلماء قد اهتموا بتذكرة ابن هشام لما لها من قيمة علمية، ومن هؤلاء مُحَمَّد بن جلال بن أحمد بن يوسف، شمس الدين، ابن الشيخ جلال الدين التبَّاني الحنفي، ولد في حدود سنة سبعين وسبعمائة (٧٧٠هـ) بالتبانة (موضع خارج القاهرة)، وأخذ عن أبيه وغيره، ومهر في علم العربية والمعاني، توفي سنة ثماني عشرة وثمانمائة (٨١٨هـ)[٢٣]، لا يوجد من أعماله سوى مسودة بخطه شملت اختصارين لكتابين من كتب ابن هشام، هما: مختصر مغني اللبيب، ومختصر التذكرة (وهو موضوع حديثنا).

اختار التباني سبع عشرة وأربعمائة (٤١٧) مسألة من مسائل التذكرة فدوَّنها في مختصره، وكان يلتزم بنص المسألة التي ينقلها من كتاب التذكرة ولا ينقلها بالمعنى، بدليل أن بعض نقول العلماء عن التذكرة جاء مطابقًا لنقل التباني[٢٤]. وقد جعل اختصاره للتذكرة في قسمين، الأول: خصَّه بمسائل التذكرة المتعلقة بعلم المعاني، ذكر فيه عشر مسائل فقط، والثاني: خصَّه بمسائل التذكرة المتعلقة بالنحو والصرف واللغة، وشمل باقي المسائل، وعددها سبعٌ وأربعمائة (٤٠٧) مسألة، وإن كان تقسيمه غير دقيق؛ لأن جلَّ المسائل التي ذكرها في القسم الأول المتعلق بعلم المعاني يمكن إدراجه ضمن مسائل القسم الثاني، لأنها مسائل نحوية بالأصل[٢٥].

وقد جاءت المسائل في المختصر غير مرتبة على منهج معين، فقد سار فيما يبدو على طريقة الانتقاء والانتخاب التي لا تلتزم بمنهج دقيق، وإنما تعتمد على الذوق والاستحسان، وإن كان ذلك لا ينفي وجود جملة من المسائل في موضوع واحد جمعها التباني في مكان واحد، مثل: مسائل في الحال (المسائل من التاسعة عشرة إلى الحادية والثلاثين)، وفي التوابع (المسائل من التاسعة والثمانين إلى الخامسة عشرة بعد المائة)، وفي حروف الجر (المسائل من العاشرة بعد المائة إلى السابعة عشرة بعد المائة)، وفي الممنوع من الصرف (المسائل من الحادية والثمانين بعد الثلاثمائة إلى الواحدة بعد الأربعمائة)، وغيرها[٢٦].

ويبدو أن عدم ترتيب المسائل كان طريقة ابن هشام نفسه في التذكرة، وسار على نهجه التباني "ويدل على أن الأصل غير مرتب أن ابن هشام سماه (التذكرة)، وهذه التسمية تطلق عند العلماء على الكتاب الذي يجمع فيه مؤلفه الفوائد التي يراها جديرة بالحفظ والتقييد، إما نقلًا مما يقرؤه، أو تقييدًا لما يخطر له من التحريرات والتعليقات المفيدة والنادرة، فيقيدها تذكرة لنفسه ولمن يأتي من بعده، وخوفًا عليها من الضياع، ولتكون قريبة منه عند المراجعة، ويكون ذلك غالبًا من غير نظام جامع، بل كيفما اتفق، فإن وُجِد بعد ذلك من هذا النوع شيء مرتب فذلك أمرٌ زائدٌ عن أصل التأليف"[٢٧].

وقد اخترت المسائل الآتية لتوضيح اختيارات ابن هشام ودراستها: (التاسعة والعشرين - الخامسة والثلاثين - التاسعة والخمسين – السادسة والستين – الخامسة والثمانين – التاسعة والثمانين – الخامسة والتسعين – الرابعة بعد المائة – العاشرة بعد المائة – العشرين بعد المائة – السابعة والأربعين بعد المائة – الثانية والخمسين بعد المائة – الرابعة والخمسين بعد المائة – الخامسة والستين بعد المائة – السادسة والثمانين بعد المائة – السابعة والثلاثين بعد المائتين – الثانية والخمسين بعد المائتين – التاسعة والسبعين بعد المائتين – المتممة للثلاثمائة – الحادية والثمانين بعد الثلاثمائة).

ويلاحظ على اختيارات ابن هشام أنها نابعة عن فهم واعٍ، وعقل مستنير، وفيما يلي نوضح طريقته التي سار عليها في اختياراته، وأهم العبارات التي استخدمها للتعبير عن اختياره، وأسس هذا الاختيار (وذلك من خلال المسائل المختارة للدراسة).

طريقة ابن هشام في اختياراته:

يمكن إبراز طريقة ابن هشام في اختياراته من خلال النقاط التالية:

أولا: يذكر ابن هشام الآراء المختلفة في المسألة موضع النقاش، ويرجح أحدها مع ذكر سبب الترجيح، كما في المسائل: الخامسة والثلاثين، والتاسعة والثمانين، والخامسة والتسعين (في الشق الثاني

[٢٠] انظر على سبيل المثال: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص٩٠، ١٥٤، ١٨٣.

[٢١] انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج٥ص٤٨٣.

[٢٢] انظر: تاج العروس، مادة (ن و ب) ج٤ص٣١٥.

[٢٣] انظر: بغية الوعاة ج١ص٧٢.

[٢٤] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٦٠.

[٢٥] انظر: السابق ص٦٧-٦٩، وراجع المسائل من ١ -١٠ ص١٣٧ – ١٥٢.

[٢٦] انظر: السابق ص ٧٧-٧٨.

[٢٧] السابق ص٧٨، وانظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ص٣٣ من مقدمة المحقق د/ حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ -٢٠١٠م.

منها)، والسادسة والثمانين بعد المائة[٢٨]، وقد يقوم بالرد على الآراء المخالفة رأيًا رأيًا، كما في المسألة السابعة والثلاثين بعد المائتين[٢٩].

ثانيًا: يذكر الآراء المختلفة في المسألة، ويرجح أحدها دون ذكر وجه الترجيح، كما في المسألتين: التاسعة والعشرين، والخامسة والتسعين (في الشق الأول منها)[٣٠].

ثالثًا: يرجح رأيًا عن طريق الاعتراض على رأي آخر، كما في المسائل: التاسعة والخمسين، والعشرين بعد المائة، والمتممة للثلاثمائة[٣١].

رابعًا: يذكر اختياره في المسألة مباشرة دون ذكر الآراء الأخرى، كما في المسائل: السادسة والستين، والخامسة والثمانين، والرابعة بعد المائة، والثانية والخمسين بعد المائة، والرابعة والخمسين بعد المائة[٣٢].

خامسًا: يرجح رأيًا عن طريق تأييده لرأيٍ نحويٍّ آخر، ويزيده وضوحًا بذكر علة اختياره، كما في المسألة السابعة والأربعين بعد المائة[٣٣].

سادسًا: لم يكن ابن هشام متقيدًا بمذهب البصريين أو الكوفيين، ولم يكن متعصبًا لآراء أيٍّ من الفريقين، وإنما كان يعرض آراء الأئمة السابقين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم، ويتحرى الحق ما استطاع في آرائه واختياراته، ومن ثَمَّ نجده يؤيد قول سيبويه تارة[٣٤]، ويضعف رأيه تارة أخرى[٣٥]، كما نجده يؤيد رأي الكوفيين تارة[٣٦]، ويرفض رأيهم تارة أخرى[٣٧].

أما الألفاظ أو العبارات التي استخدمها ابن هشام للتعبير عن اختياره فتتمثل فيما يلي:

١- قوله: وهو المرجح[٣٨]، أو: والأرجح ... وما ذكرناه أولى[٣٩]، أو: ترجَّح قول من يقول ...[٤٠].

٢- فالحق قول من زعم ...[٤١].

٣- قوله: عندي ... وهذا أولى[٤٢].

٤- قوله: وهو الصواب عندي[٤٣].

٥- قوله: ولا مانع من ...[٤٤].

٦- وهو القياس[٤٥].

٧- وهو الصحيح[٤٦].

٨- المعنى يرشد إلى ...[٤٧].

٩- وهذا التقرير حسن[٤٨].

١٠- وإنما الحكم ...[٤٩].

ونلاحظ من خلال هذه العبارات أن ابن هشام كان يختار ألفاظًا واضحة وصريحة لا لبس فيها ولا غموض للتعبير عن اختياره رأيًا ما.

بقي أن نذكر الأسس التي اعتمد عليها ابن هشام في اختياراته، وهي كثيرة، وأهمها:

أولا: السماع، فقد أكثر ابن هشام من الاحتجاج بالقرآن الكريم في تذكرته، ومن المعلوم أن ابن هشام من أكثر النحاة – إن لم يكن أكثرهم بالفعل – اعتمادًا على القرآن الكريم فيما ترك من آثار، فالعناية بالشواهد القرآنية في مصنفاته ظاهرة تلفت نظر الباحثين[٥٠]، وقد ظهر أثر ذلك في احتجاجه بالقرآن الكريم للاستدلال على ما يراه ويختاره من آراء.

---

[٢٨] انظر مختصر تذكرة ابن هشام: ص ١٧٨- ١٨١، ٢٣٩ -٢٤١، ٢٤٦ -٢٤٧، ٣٤٢ -٣٤٣ على الترتيب.

[٢٩] انظر: السابق ص ٤٠٩ -٤١٠.

[٣٠] انظر: السابق ص ١٧٤ -١٧٥، ٢٤٦ -٢٤٧.

[٣١] انظر : السابق ص ٢٠٥ -٢٠٦، ٢٦٧، ٤٩٤ -٤٩٥، على الترتيب.

[٣٢] انظر : السابق ص ٢١١ -٢١٢، ٢٣٧ -٢٣٨، ٢٥١ -٢٥٢، ٣١٠، ٣١٢ على الترتيب.

[٣٣] انظر: السابق ص ٣٠٦ -٣٠٧.

[٣٤] انظر: السابق، المسألة ٢٩ ص ١٧٤ -١٧٥.

[٣٥] انظر: السابق، المسألة ٦٦ ص ٢١١ -٢١٢.

[٣٦] انظر: السابق، المسألة ٨٩ ص ٢٤١.

[٣٧] انظر: السابق، المسألة ٢٣٧ ص ٤٠٩.

[٣٨] انظر: السابق، المسألة ٢٩ ص ١٧٥.

[٣٩] انظر: السابق، المسألة ٩٥ ص ٢٤٦.

[٤٠] انظر: السابق، المسألة ١١٠ ص ٢٥٩

[٤١] انظر: السابق، المسألة ٣٥ ص١٨١، والمسألة ٦٦ ص ٢١١.

[٤٢] انظر: السابق، المسألة ٨٥ ص ٢٣٧.

[٤٣] انظر: السابق، المسألة ١٤٧ ص ٣٠٦.

[٤٤] انظر: السابق، المسألة ١٦٥ ص ٣٢١.

[٤٥] انظر: السابق، المسألة ١٨٦ ص ٣٤٣.

[٤٦] انظر: السابق، المسألة ٢٣٧ ص ٤٠٩.

[٤٧] انظر: السابق، المسألة ٢٥٢ ص٤٤٠.

[٤٨] انظر: السابق، المسألة ٢٧٩ ص ٤٦٨.

[٤٩] انظر: السابق، المسألة ٣٠٠ ص ٤٩٥.

[٥٠] انظر: ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي ص ٤٨٣.

- فاستشهد على سبيل المثال بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (الطلاق/٢) للتدليل على أن الأصل في المصادر أن لا يوصف بها[٥١].

- واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ (الشورى/٣٩) على جواز حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية في النثر[٥٢].

- واستدل بقوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ (الإسراء/١١٠)، وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ (النساء/٧٨) على أن (مهما) أصلها (ما) الشرطية زيدت عليها (ما) التي تؤكد الشرط كما زيدت في الآيتين الكريمتين بعد (أيّ) و(أين)[٥٣].

كما احتج ابن هشام بكلام العرب أيضًا للتدليل على ما يختاره، ومن ذلك استدلاله بقولهم: (يا إياك) على أن العمل للفعل لا للحرف، وإلا اتصل الضمير، كما تقول: إنك[٥٤]، وكذلك استدلاله على أن ألف (بينا) زائدة غير كافة بما ثبت عن العرب من خفض المصدر بها[٥٥]. كما كان ابن هشام يرد بعض الأقوال ويرفضها لعدم ورود ما يؤيدها في كلام العرب، كردِّه كون ألف (بينا) كافة بأنه لم يثبت كون الألف كافة[٥٦].

ثانيًا: القياس، وقد استند إليه ابن هشام أيضًا للتدليل على ما يختاره، فمن ذلك أنه قاس مجيء عطف البيان جملة على مجيء النعت والبدل وعطف النسق والتأكيد اللفظي[٥٧]، ومنه كذلك أنه جعل (كل) نكرة، وقال: "وهو القياس" حملا لها على (خمس) و(سدس) و(ثمن)[٥٨].

ثالثًا: إجماع النحاة، فقد يختار ابن هشام رأيًا ما ويرد غيره اعتمادًا على إجماع النحاة، فمن ذلك على سبيل المثال ردُّه ما قاله ابن الخبّاز من أن الفعل الواقع بعد الواو في قولنا: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إذا رُفِع فإنما يكون على أن الواو للحال، فأنكر ذلك ابن هشام لأنه مخالف لإجماع النحاة، لأنهم يقولون: إن العرب تريد بهذا الكلام الاستئناف، ومن ثَمَّ اختار ابن هشام كون الواو للاستئناف[٥٩].

رابعًا: استصحاب الحال، والمراد به – كما يقول ابن الأنباري – "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٦٠]، وقد استدل به ابن هشام لترجيح إعراب المضارع المتصل بنون النسوة، فالفعل المضارع إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك يسكَّن آخره، وهو معرب تقديرًا، وقال: إن هذا هو الحق؛ لأنه تمسُّكٌ بالأصل[٦١].

خامسًا: الاحتكام إلى المعنى والدلالة لاختيار رأي ما، ففي المسألة الثانية والخمسين بعد المائتين اختار ابن هشام في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ (الشورى/٣٩) أن تكون (إذا) شرطية، وأن جوابها جملة "هم ينتصرون" وحذف الفاء منها، لأن المعنى يرشد إلى ذلك[٦٢].

ومنه كذلك اختيار ابن هشام في قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص/٣) أن تكون (لات) نافية للجنس إثباتًا لمعنى العموم على سبيل الاستغراق، حيث هو مراد[٦٣].

سادسًا: (عدم تكلف التأويل أولى) وهي قاعدة اعتمد عليها ابن هشام في ترجيح أن يكون اسم الإشارة في قولنا: مررت بزيد هذا عطف بيان؛ لأنه لا اشتقاق فيه، ورد على النحويين الذين قالوا إنه صفة؛ لأن هذا القول يحتاج إلى تكلف تأويله بالمشتق[٦٤].

سابعًا: الاعتداد بآراء السابقين أيًّا كانت اتجاهاتهم النحوية، فكان يأتنس برأي النحوي إذا وافق مذهبه واختياره، ومن ذلك اعتداده بآراء ابن الأثير، والزمخشري، وابن الحاجب، ومن ثَمَّ وجدنا عنده العبارات الآتية:

- "وما ذكرناه أولى، ولنا فيه سلف وهو ابن الأثير"[٦٥].

- لا مانع عنده من أن تكون الجملة المفسرة عطف بيان، ويستشهد لذلك بقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ﴾ (ص/٧٦) أن الجملة الثانية جارية

---

[٥١] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام، المسألة ١١٠ ص٢٥٨.

[٥٢] انظر: السابق، المسألة ٢٥٢ ص٤٤٠.

[٥٣] انظر: السابق، المسألة ١٥٢ ص٣١٠.

[٥٤] انظر: السابق، المسألة ١٥٤ ص٣١٢.

[٥٥] انظر: السابق، المسألة ٢٣٧ ص٤١٠.

[٥٦] انظر: السابق، نفسه.

[٥٧] انظر: السابق، المسألة ١٦٥ ص ٣٢٢.

[٥٨] انظر: السابق، المسألة ١٨٦ ص ٣٤٣.

[٥٩] انظر: السابق، المسألة ٥٩ ص٢٠٥، وانظر كذلك المسألة ٢٧٩ ص٤٦٨.

[٦٠] الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

[٦١] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام، المسألة ١٤٧ ص٣٠٧.

[٦٢] انظر: السابق، المسألة ٢٥٢ ص٤٤٠.

[٦٣] انظر: السابق، المسألة ٨٥ ص ٢٣٧ –٢٣٨.

[٦٤] انظر: السابق، المسألة ٩٥ ص ٢٤٦.

[٦٥] انظر: السابق نفسه.

مجرى المعطوف عطف بيان من المعطوف عليه، ثم يعلق قائلا: "فهذا موافق لما قلناه"[٦٦].

- ينقل كلام ابن الحاجب في جعل (سوى) ظرفًا وليس اسمًا ثم يقول: "وهذا التقرير حسن"، ويرد به على ابن مالك الذي نفى الظرفية عنها[٦٧].

المبحث الأول

اختياراته التي خالفت آراءه في كتبه الأخرى

وفيه عشر مسائل:

١- إعراب كلمة (وحده) (وهي المسألة الخامسة والثلاثون في مختصر التذكرة).

٢- (إذما) بين الاسمية والظرفية (وهي المسألة السادسة والستون).

٣- عمل (لات) (وهي المسألة الخامسة والثمانون).

٤- الجر على المجاورة (وهي المسألة التاسعة والثمانون).

٥- وقوع الإشارة نعتًا أو منعوتًا أو عطف بيان (وهي المسألة الخامسة والتسعون).

٦- المضارع المتصل بنون النسوة بين الإعراب والبناء (وهي المسألة السابعة والأربعون بعد المائة).

٧- أصل (مهما) (وهي المسألة الثانية والخمسون بعد المائة).

٨- مجيء عطف البيان جملة (وهي المسألة الخامسة والستون بعد المائة).

٩- (كلّ) بين التعريف والتنكير (وهي المسألة السادسة والثمانون بعد المائة).

١٠- حذف الفاء من جواب (إذا) الشرطية (وهي المسألة الثانية والخمسون بعد المائتين).

وفيما يلي تفصيل القول في هذه المسائل:

١- إعراب كلمة (وحده)

اختلف النحويون في إعراب كلمة (وحده) في مثل قولنا: جاء زيدٌ وحده على أقوال:

الأول: أنه اسم منصوب على الظرفية، وهو قول يونس والكوفيين، والأصل: جاء زيدٌ على وحدِه، أي: على انفراده، ثم حذف حرف الجر، ونُصِب (وحده) على الظرف[٦٨]، وقد حكى ابن الأعرابي من كلامهم: جلس على وحده، وجلسا على وحديهما، وجلسوا على وحديهم[٦٩].

الثاني: أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، وهو رأي سيبويه، فـ(وحده) في موضع (إيحاد)، و(إيحاد) في موضع (مُوحد)[٧٠].

الثالث: أنه مصدر وُضِع موضع الحال، وأصحاب هذا الرأي على قسمين:

أولهما: أن (وحده) مصدر لم يُلفظ له بفعل كالأبُوَّة، والأخُوَّة، والخؤولة، والعمومة.

وثانيهما: أنه مصدر على توهم حذف الزيادة، أي أن (وحده) بمعنى (إيحاده) وجاء على حذف الزوائد[٧١].

هذه هي الآراء التي قيلت في إعراب كلمة (وحده)، وقد ذكرها ابن هشام في تذكرته، وهي تعني في مجملها أنها يجوز أن تكون منصوبة على الحال أو على الظرفية، وأنها اسم عند من قال بظرفيتها، وهي اسم مصدر أو مصدر عند من قال بأنها حال.

وعلى الرغم من أن ابن هشام قد عدَّها حالا في أوضح المسالك[٧٢]، وفي شرح شذور الذهب[٧٣] فإنه اختار في تذكرته كونها غير حال؛ فبعد أن ذكر اختلاف النحويين في إعرابها قال: "وبالجملة، فالحق

---

[٦٦] انظر: السابق، المسألة ١٦٥ ص ٣٢١، والكشاف للزمخشري ج٥ص٢٨٣.

[٦٧] انظر: السابق، المسألة ٢٧٩ ص ٤٦٨.

[٦٨] انظر: الكتاب ج١ص٣٧٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص١٥٩، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ج٢ص٢٠، وارتشاف الضرب ج٣ص١٥٦٧، ومختصر تذكرة ابن هشام ص١٧٩.

[٦٩] شرح الجمل لابن عصفور ج٢ص١٥٩.

[٧٠] انظر: الكتاب ج١ص٣٧٣، وارتشاف الضرب ج٣ ١٥٦٦.

[٧١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ج٢ص١٥٩، وارتشاف الضرب ج٣ص١٥٦٧، ومختصر تذكرة ابن هشام ص١٨٠.

[٧٢] انظر: ج٢ص٣٠٥.

[٧٣] انظر: ص٢٧٥.

قول من زعم أنه غير حال"[٧٤]، واستدل على ذلك بجواز قولك: زيدٌ وحدَه، ولو كان حالا لم يَجُز أن يسُدَّ مسد الخبر[٧٥].

ويلي هذا القول في الجودة عنده قول سيبويه إنها اسم مصدر وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، وضعَّف قول من قال إنها مصدر في موضع الحال؛ لأن هذا القول "وَرَدَ عليه أن المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف، وهذا – أي: وحده – لا يتصرف، وأن الأصل عدم حذف زيادة المصدر، وأن يكون المصدر له فعل يجري عليه"[٧٦].

وما ضعفه ابن هشام من كونها مصدرًا ضعفه من قبله ابن عصفور للسبب نفسه؛ فقال: "ومما يدل على أن (وحده) ليس بمصدر، ولا وَحْدَ، على حذف الزيادة أنه لو كان مصدرًا لتصرَّف فكان يكون فاعلًا ومفعولًا"[٧٧].

لكن ابن عصفور ضعَّف أيضًا كونها ظرفًا – وهو ما ذهب إليه يونس والكوفيون واختاره ابن هشام في تذكرته – معللًا ذلك بأن "ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفًا بقياس"[٧٨]، ثم قال: "فإن قيل: قد حكى ابن الأعرابي: جلس على وحده، وجلسا على وحديهما، وجلسوا على وحديهم، فالجواب أن هذا لا يقطع بمذهب يونس على ما يبين؛ لأن هذا يُجعل من التصرف القليل الذي جاء مثله في: (جُحَيْشُ وحدِهِ)، و(نسيجُ وحدِهِ). فهذا الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه"[٧٩]. واستظهر ابن عصفور ما ذهب إليه سيبويه من أنها اسم للمصدر قائلًا: "فلولا أنه اسم موضوع موضع المصدر لما امتنع من التصرف؛ لأن المصادر التي لها أفعال لا تمتنع من التصرف، اللهم إلا أن تكون مما لم يستعمل لها فعل كسبحان الله، فإنها إذ ذاك لا تتصرف"[٨٠].

وفي رأيي أن كونها مصدرًا وقع موقع الحال أولى، وهي في ذلك كغيرها من المصادر التي وقعت أحوالا، وهي كثيرة. وأما ما اعتلَّ به ابن هشام وابن عصفور في الرد عليه فيمكن حصره فيما يلي:

١- أن المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف، وهذا – أي: وحده – لا يتصرف.

٢- أن الأصل أن يكون المصدر له فعلٌ يجري عليه، وهذا ليس له فعل يجري عليه.

[٧٤] مختصر تذكرة ابن هشام ص١٨١.
[٧٥] السابق نفسه.
[٧٦] السابق نفسه.
[٧٧] شرح جمل الزجاجي ج٢ص١٦٠.
[٧٨] السابق ج٢ص١٥٩.
[٧٩] السابق نفسه.
[٨٠] السابق ج٢ص١٦٠.

وفي الرد على العلة الأولى نقول: إنه قد وردت بعض النصوص التي تشير إلى تصرفها وإن كان هذا التصرف قليلا، فقد وقعت في موقع الخبر في قولهم: زيدٌ وحده[٨١]، كما وقعت مجرورة بالإضافة في قولهم: (هو نسيج وحدِهِ)[٨٢]، وبالحرف في قولهم: جلس على وحده، ونحوه[٨٣].

وأما العلة الثانية فيردها ما ذكره الرضي من أنه يجوز أن يكون الوَحْد والحِدَة والوَحدة مصادر لـ(وَحَدَ يَجِدُ)، يقال: وَحَدَ يَجِدُ وَحْدًا وحِدَةً، كوَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وعِدَةً[٨٤]، بل إن الأصمعي روى عن العرب: وحَدَ يحِدُ[٨٥]، فيكون (وحده) على هذا مصدرًا لفعل مستعمل، ولا غضاضة حينئذ في مجيئه حالا.

٢- (إذما) بين الاسمية والحرفية

من أدوات الشرط الجازمة (إذما)، وقد اختلف النحويون: هل هي اسم أم حرف؟، فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أنها حرف كـ(إنْ)، وأصلها (إذ) الظرفية اقترنت بها (ما)، فلا تكون (إذ) للجزاء إلا مقرونة بـ(ما) كحيثما؛ "لأنها إذا تجردت لزمتها الإضافة إلى ما يليها، والإضافة من خصائص الأسماء فكانت منافية للجزم، فلما قُصد جعلها جازمة رُكِّبت مع (ما) لتكفها عن الإضافة، وتهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل"[٨٦]، يقول سيبويه: "فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيهم. وما يجازى به من الظروف: أيُّ حينٍ، ومتى، وأين، وأنَّى، وحيثما، ومن غيرها: إن، وإذما، ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يُضم إلى كل واحد منها (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و(كأنما)، وليست (ما) فيها بلغو، ولكن كل واحد منها مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[٨٧].

وممن رجح كونها حرفية المبرد[٨٨]، وابن يعيش[٨٩]، وابن الحاجب[٩٠]، وابن مالك[٩١]، وابن هشام في أوضح المسالك[٩٢]، وابن عقيل[٩٣]،

[٨١] انظر: ارتشاف الضرب ج٣ص١٥٦٧.
[٨٢] انظر: الكتاب ج١ص٣٧٧.
[٨٣] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص١٥٩.
[٨٤] انظر: شرح الرضي على الكافية ج٢ص١٦.
[٨٥] انظر: ارتشاف الضرب ج٣ص١٥٦٧، وشرح التصريح ج١ص٥٨٠.
[٨٦] الجنى الداني ص١٩٠.
[٨٧] الكتاب ج٣ص٥٦– ٥٧.
[٨٨] انظر: المقتضب ج٢ص٤٥، وهذا هو ظاهر كلام المبرد، حيث يقول: "هذا باب المجازاة وحروفها، وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره. فمن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنَّى، وحيثما، ومن الأسماء: مَنْ، وما، وأيّ، ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذما"، لكن كثيرًا من النحويين ينسبون إليه أنه يرى أن (إذما) اسم (انظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية ج٢ص١٦٢٢، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص٩٠، والجنى الداني ص١٩١، ومغني اللبيب ج٢ص٤٦)،

قالوا: لأن (إذ) بلزوم (ما) إياها نقلت عن معناها (وهو المضي) إلى المستقبل، وخرجت بذلك إلى حيّز الحروف[٩٤].

وذهب ابن السراج[٩٥]، وأبو علي الفارسي[٩٦] إلى أنها اسم، واحتجوا بأن قالوا بأنها قبل دخول (ما) كانت اسمًا، والأصل عدم التغيير[٩٧]، ولما اعتُرِض عليهما بأن التغيير قد تحقق، بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدلَّ على أنها نُزِع منها ذلك المعنى ألبتة – رُدَّ هذا الاعتراض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها، كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين: الحال أو الاستقبال، وإذا دخل عليه (لم) انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها[٩٨].

وقد اختار ابن هشام في تذكرته هذا الرأي قائلًا: "الحق أن (إذما) اسم، وهو في الأصل (إذ) الظرفية، زيدت عليه (ما) بمعنى المجازاة كما في (حيثما)"[٩٩]، بل إنه ضعف رأي سيبويه في القول بحرفيتها، مستشهدًا بـ(حيثما) حيث قال: "وبـ(حيثما) يتضح ضعف قول سيبويه"[١٠٠]، أي أن (حيثما) كانت اسمًا قبل دخول (ما)، وبقيت على اسميتها بعد دخولها باتفاق النحويين، فكذلك يجب أن تكون (إذما).

وقد تكفل ابن مالك بالرد على من قال باسميتها فقال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حُكِم باسميتها لدلالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُدعَى أنها دالةٌ عليه. ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية، كالتنوين والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ (البقرة/١٢٤)، وموقع مفعول به، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (الأعراف/٦٩). وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه: معنى المجازاة، وهو من معاني الحروف. ومن ادعى أن لها مدلولًا آخر زائدًا على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيءٍ من العلامات التي كانت قابلةً لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها كما ذهب إليه سيبويه"[١٠١].

٣- عمل (لات)

ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن (لات) تعمل عمل (ليس)[١٠٢]، وظاهر كلام سيبويه أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين فقط، يقول سيبويه: "كما شبهوا بها – أي: بليس – لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة، لا تكون (لات) إلا مع الحين"[١٠٣]، ويقول أيضًا: "ولا يجاوز بها هذا الحين، رفعت أو نصبت، ولا تُمكَّن في الكلام كتمكُّن (ليس)، وإنما هي مع الحين، كما أن (لَدُن) إنما ينصب بها مع (غُدْوَة)، وكما أن التاء لا تَجُرُّ في القسم ولا في غيره إلا في (الله) إذا قلت: تالله لأفعلن"[١٠٤]. وذهب أبو علي الفارسي[١٠٥]، وابن مالك[١٠٦]، إلى أنها تعمل في الحين وما رادفه كـ(أوان) و(ساعة).

وذهب الأخفش – فيما نقله عنه الزجاج والزمخشري – إلى أن (لات) هي (لا) النافية للجنس زيدت عليها تاء التأنيث، وخُصَّت بنفي الأحيان[١٠٧]. فجعل قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص/٣) بنصب (حين) على أنه اسمها والخبر محذوف، أي: لهم[١٠٨].

وكلام الأخفش في كتابه معاني القرآن يوافق كلام سيبويه حيث يقول: "وقال: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فشبهوا (لات) بـ(ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع الحين، ورفع بعضهم: (ولات حينُ مناص) فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحدٌ، وأضمر الخبر"[١٠٩].

وعلى كلا القولين – إعمالها عمل (ليس) أو عمل (إن) – فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع[١١٠].

فنقلوا عنه خلاف ما هو ظاهر في المقتضب، وبعض النحويين يذكر أن له القولين (انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص١٨٦٢).

[٨٩] انظر: شرح المفصل ج٧ص٤٧.

[٩٠] انظر: الإيضاح في شرح المفصل ج٢ص٣٥.

[٩١] انظر: شرح الكافية الشافية ج٢ص١٦٢٢.

[٩٢] انظر: ج٤ص٢٠٥.

[٩٣] انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٤ص٣١.

[٩٤] انظر: شرح المفصل ج٧ص٤٧.

[٩٥] انظر: الأصول ج٢ص١٥٦.

[٩٦] انظر: الإيضاح ص٢٥١– ٢٥٢.

[٩٧] انظر: شرح التصريح ج٢ص٣٩٨.

[٩٨] انظر: السابق نفسه.

[٩٩] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢١١ –٢١٢.

[١٠٠] السابق ص٢١٢.

[١٠١] شرح الكافية الشافية ج٣ص١٦٢٢ –١٦٢٣.

[١٠٢] انظر: الكتاب ج١ص٥٧، والتذييل والتكميل ج٤ص٢٨٩، وهمع الهوامع ج١ص٤٠٠.

[١٠٣] الكتاب ج١ص٥٧.

[١٠٤] السابق ج١ص٥٨ –٥٩.

[١٠٥] انظر: مغني اللبيب ج٣ص٣٦١ –٣٦٢.

[١٠٦] انظر: شرح التسهيل ج١ص٣٧٧.

[١٠٧] انظر: معاني القرآن وإعرابه ج٤ص٣٢١، والكشاف ج٥ص٢٤١.

[١٠٨] همع الهوامع ج١ص٤٠٢.

[١٠٩] معاني القرآن ج٢ص٤٩٢، والرفع قراءة أبي السمال (انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج٧ص٣٦٧).

[١١٠] مغني اللبيب ج٣ص٣٦١.

أما ابن هشام فقد تردد في المسألة، فجرى في كتابه: (شرح قطر الندى) مجرى سيبويه، فجعلها عاملة عمل (ليس)، واشترط لإعمالها أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين[١١١]، وفي أوضح المسالك جرى مجرى الفارسي وابن مالك، حيث جعلها عاملة عمل (ليس)، واشترط أن يكون معمولاها اسمي زمان، وهذا يشمل الحين ومرادفه[١١٢].

أما في التذكرة فقد اختار ابن هشام ما ذهب إله الأخفش - فيما نُقل عنه – من أنها (لا) النافية للجنس، فيقول: "عندي في نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أنها (لا) النافية للجنس، حُذِف خبرها؛ لأنه كثيرًا ما يحذف، نحو: لا ضير، ولكنهم لمَّا بالغوا في التأكيد بزيادة التاء التزموا حذفه. وأن من قرأ: (لات حينُ) بمنزلة من قال: لا عليك، أثبت الخبر وحذف الاسم"[١١٣]، وعلَّل اختياره هذا بقوله: "وهذا أولى، لأنه حَمْلٌ على ما ثبت، وتقليلٌ للاشتراك، وإثباتٌ لمعنى العموم على سبيل الاستغراق حيث هو مراد"[١١٤].

ولا يمتنع كون (لات) عاملة عمل (إنَّ) على أنها (لا) النافية للجنس، ويقويه – كما يقول الرضي – "لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف، كما في: لا حول، وإذا ارتفع فالاسم محذوف، أي: لات حينَ حينُ مناص، كما في: لا عليك"[١١٥].

الوجهان إذًا جائزان، أعني كونها عاملة عمل (ليس) أو عمل (إنَّ)، وإن كان عملها عمل (ليس) في رأيي أقوى من حيث الدلالة؛ فعليه يكون التقدير في الآية الكريمة: فنادوا ولات الحينُ حينَ مناص، أي: وليس الحينُ حين مناص، بتعريف الاسم (الحين)، أي الحين المعيَّن المتحدَّث عنه، وهو وقت مناداتهم واستغاثتهم، لكن هذا الوقت ليس وقت فرار أو مهرب. وعلى القول بأن (لات) هي النافية للجنس يكون التقدير: ولات حينَ مناصٍ حينٌ لهم، أي: لا وقتَ فرار وقتٌ لهم، وهذا المعنى ليس كالمعنى الأول الذي تدل عليه (لات) إذا عملت عمل (ليس).

وأما ما قاله ابن هشام من أنَّ جَعْلَها نافيةً للجنس إثباتٌ للعموم على سبيل الاستغراق فهذا ليس خاصًّا بـ(لا) النافية للجنس، بل يكون كذلك في العاملة عمل (ليس)؛ لأنها قد تنفي الجنس أيضًا، ولذلك ردَّ ابن مالك على ابن الحاجب قوله: "(لا) التي لنفي الجنس " فقال: "الأَوْلى: العاملة عمل (إنَّ)؛ فإن العاملة عمل (ليس) قد تنفي الجنس[١١٦].

٤- الجر على المجاورة

أثبت جمهور النحويين من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور، نحو قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بجر (خرب)، وحقه الرفع؛ لأنه صفة للجُحْر لا للضب، لكنه جُرَّ لمجاورته المجرور[١١٧]. في حين رفضه الزجاج[١١٨]، والنحاس[١١٩]، والسيرافي[١٢٠]، وابن جني[١٢١]، وابن الحاجب[١٢٢]، يقول أبو جعفر النحاس: "لا يجوز أن يُعرب شيءٌ على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ. والدليل على أنه غلط قول العرب: هذان جحرا ضبٍّ خربان، وإنما هو بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا،ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها"[١٢٣].

وقد حمل ابن جني كل ما جاء من هذا القبيل على حذف مضاف، فقال إن الأصل في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ: هذا جحر ضب خربٍ جحرُه، فحذف (الجحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفًا على (ضب) – وإن كان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف[١٢٤]. وضُعِّف هذا الرأي بأن الضمير قد استتر فيه مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمِن اللبس[١٢٥].

وأما من أثبت وجود الجر على المجاورة فقد أجازوه في النعت على قلة كالمثال المذكور، ومنه قول امرئ القيس[١٢٦]:

---

[١١١] انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٤٧.

[١١٢] انظر: أوضح المسالك ج١ص٢٨٧.

[١١٣] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٣٧.

[١١٤] السابق ص٢٣٧ –٢٣٨.

[١١٥] شرح الرضي على الكافية ج٢ص١٩٧.

[١١٦] انظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص١١٧، ومختصر تذكرة ابن هشام ص٢٣٨، المسألة ٨٦.

[١١٧] انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص١٩١٢ –١٩١٣، ومغني اللبيب ج٦ص٦٦٢، وهمع الهوامع ج٢ص٤٤٠، وخزانة الأدب ج٥ص٩٣.

[١١٨] انظر: معاني القرآن وإعرابه ج٢ص١٥٣.

[١١٩] انظر: إعراب القرآن ج١ص٣٠٧.

[١٢٠] انظر: شرح كتاب سيبويه ج٢ص٣٢٨، ومغني اللبيب ج٥ص٦٦٤.

[١٢١] انظر: الخصائص ج١ص١٩١ وما بعدها، ومغني اللبيب ج٥ص٦٦٤.

[١٢٢] انظر: أمالي ابن الحاجب ص٢٧٩ –٢٨٠.

[١٢٣] إعراب القرآن ج١ص٣٠٧.

[١٢٤] انظر: الخصائص ج١ص١٩٢، وقد ذكر ابن جني أنه جاء في القرآن منه نيِّف وألف موضع تحمل كلها على حذف المضاف.

[١٢٥] مغني اللبيب ج٦ص٦٦٥.

[١٢٦] انظر: المحتسب ج٢ص١٣٥، والخصائص ج١ص١٩٢، وأمالي ابن الشجري ج١ص٩٠، ومغني اللبيب ج٦ص٦٦٠، وخزانة الأدب

كأن أبانًا في عرانـــينِ وَبْلِـــه كبيرُ أُناسٍ في بِجـــادٍ مُزَمَّـــلِ [الطويل]

فـ(مزمَّل) صفة لـ(كبير) فكان حقه الرفع، ولكنه خُفِض لمجاورته (بجاد) المجرور.

وجاء الجر على المجاورة في التوكيد نادرًا، ومنه قول أبي الغريب الأعرابي[١٢٧]:

ياصاح بلِّغ ذوي الزوجات كلِّهِمُ أنْ ليس وصلٌ إذا انحلَّت عُرَى الذَّنَبِ [البسيط]

بجر (كلهم) على المجاورة، لأنه توكيد لـ(ذوي) المنصوب لا للزوجات، وإلا لقال: كلهنَّ.

وأجاز ابن هشام مجيئه في عطف البيان قائلًا: "لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع"[١٢٨].

واتفقوا على عدم مجيئه في البدل، يقول أبو حيان: "وأما في البدل فلا يُحفظ ذلك من كلامهم، ولا خرَّج عليه أحدٌ ممن علمناه"[١٢٩].

أما عطف النسق فقد اختلفوا فيه، فذهب بعض النحويين – وتبعهم بعض فقهاء الشافعية – إلى مجيء ذلك فيه[١٣٠]، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة/٦) بجر (أرجلكم)[١٣١]، وجعلوا منه كذلك قوله تعالى: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ﴾ (الرحمن/٣٥) على قراءة من جر (نحاس)[١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ (البينة/١) حيث جُرَّت كلمة (المشركين) لمجاورة (أهل الكتاب).

في حين ضعَّفه أكثر النحويين، وتأولوا كل ما حُمِل عليه، يقول أبو حيان: إن جر الجوار "لم يأت في كلامهم، ولذلك ضعُف جدًّا قول من حمل قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت كون الاسم في باب النعت تابعًا لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشدُّ له مجاورة بخلاف العطف؛ إذ قد فَصَل بين الاسمين حرفُ العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة"[١٣٣]، وتبعه ابن هشام في المغني، وفي شرح شذور الذهب، بل إنه ذهب إلى أن الإعراب على الجوار لا يكون في النسق أصلًا؛ لأن العاطف يمنع من التجاور[١٣٤].

وعلى الرغم من تضعيف ابن هشام الإعراب على الجوار في النسق، ونفي وجوده أحيانًا، بحجة أن العاطف يمنع من التجاور – على الرغم من ذلك فإنه في تذكرته بدا مجيزًا له؛ حيث ردَّ على مَنْ ضعَّفه، فبعد أن ذكر رأي من أجازه وأمثلتهم التي احتجوا بها على وروده في النسق نقل عن بعض النحويين أن كل ما احتج به هؤلاء المجيزون " مؤول؛ لأنه لم يَثْبُت فيه حيث لا يحتمل التأويل مع مخالفته للقياس؛ لأن العاطف فاصل فلا مجاورة"[١٣٥]، ثم عقَّب على كلام هؤلاء المانعين بقوله: "وفيه نظر؛ لأن مجاورة كل شيء بحسبه، وهذه هي مجاورة المعطوف، إلا أن العرب قد تكون راعت عدم الحاجز ألبتة"[١٣٦].

وقد بدا ابن هشام في هذا الرد وكأنه يرد على نفسه حين قال في المغني وفي شرح شذور الذهب إن العاطف يمنع من المجاورة، لكنه بدا في إجازته متحفظًا بعض الشيء، فهذا ما تدل عليه عبارته الأخيرة: "إلا أن العرب قد تكون راعت عدم الحاجز ألبتة".

وتعليل ابن هشام له وجاهته، فالعاطف لا يعد فاصلًا؛ لأن النسق لا يكون إلا بأداة، وهذا العاطف أداته، وعلى ذلك يجوز الجر على المجاورة في النسق كما جاز في النعت والتوكيد، وعلى كل حال فالأَوْلى أن يُقْتَصَر في الجر على المجاورة على ما سُمِع من كلام العرب، ولا يقاس على هذا المسموع كما هو رأي الفراء، حيث منع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرة ضبةٍ خربةٍ، بجر (خربة)[١٣٧].

ج٢ص٣٢٧، وديوانه ص٢٥، وأبان: جبل، وعرانين: أوائل، والوبل: ما عظم من القَطْر، والهاء في (وبله) تعود إلى السحاب، وبجاد: كساء مخطط من أكسية العرب من وَبَر الإبل وصوف الغنم، ومزمَّل: ملتف.

[١٢٧] انظر: معاني القرآن للفراء ج٢ص٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣١٠، وارتشاف الضرب ج٤ص١٩١٣، ومغني اللبيب ج٦ص٦٦٢، ومختصر تذكرة ابن هشام ص٢٤٠، وهمع الهوامع ج٢ص٤٤٠، وخزانة الأدب ج٥ص٩٠، ٩٣، ٩٤، والذَّنَب: الذكر.

[١٢٨] شرح شذور الذهب ص٣٤٨ –٣٤٩.

[١٢٩] ارتشاف الضرب ج٤ص١٩١٤.

[١٣٠] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٤١، وهمع الهوامع ج٢ص٤٤١، وخزانة الأدب ج٥ص٩٥.

[١٣١] وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبي عمرو، وقرأ الباقون: (وأرجلَكم) بالنصب (انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٤٢).

[١٣٢] وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن أبي إسحاق، والنخعي، وقراءة الجمهور: (ونحاسٌ) بالرفع (انظر: السبعة في القراءات ص٦٢١، والبحر المحيط ج٨ص١٩٣).

[١٣٣] خزانة الأدب ج٥ص٩٤ –٩٥، وانظر: همع الهوامع ج٢ص٤٤١.

[١٣٤] انظر: مغني اللبيب ج٦ص٦٦٣، وشرح شذور الذهب ص٤٣٨.

[١٣٥] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٤١.

[١٣٦] السابق نفسه.

[١٣٧] انظر رأي الفراء في: ارتشاف الضرب ج٤ص١٩١٣، وهمع الهوامع ج٢ص٤٤١.

وأقصد بما سمع من كلام العرب: ما لا يحتمل إلا الجر على المجاورة، وإلا فكثير مما حمل عليه يمكن تأويله وحمله على وجه آخر، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاستدلال به كما يقول أبو حيان[١٣٨]، وفي القرآن الكريم أكثر من ألف موضع – كما يقول ابن جني – مما يمكن أن يكون إعرابه على المجاورة، إلا أنه في رأيه على تقدير حذف المضاف[١٣٩].

٥- وقوع الإشارة نعتًا أو منعوتًا أو عطف بيان

أكثر البصريين على أن أسماء الإشارة توصف، ويوصف بها[١٤٠]، فمن وصفها قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (الإسراء/٦٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان/٤١)، ومن الوصف بها قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ (الأنبياء/٦٣)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (القصص/٢٧)، ومذهب الكوفيين أنها لا توصف ولا يوصف بها، فهي لا توصف لأن غالب ما يقع بعدها جامد، ولا يوصف بها لأنها جامدة، ولا يُتصوَّر فيها الإضمار، وخرجوا ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان، وتابعهم في هذا السهيلي، والزجاج[١٤١].

ومن أجاز نعت الصفة قال: "لا يكون نعتها إلا مصحوبًا بـ(أل) خاصة"[١٤٢].

وهذا النعت المقترن بـ(أل) إما أن يكون جامدًا، وإما أن يكون مشتقًّا، فإذا كان مشتقًّا نحو: مررت بهذا العالِم فهو نعت لا غير، وإذا كان جامدًا نحو: مررت بهذا الرجل ففيه خلاف، فبعض النحويين يجعله نعتًا، ومنهم ابن هشام نفسه في كتابيه: أوضح المسالك[١٤٣]، وشرح شذور الذهب[١٤٤]، وبعضهم يجعله عطف بيان، ومنهم الزجاج، وابن جني، وابن السيد البطليوسي، والسهيلي[١٤٥]، وابن مالك[١٤٦]، وهو اختيار ابن هشام في التذكرة[١٤٧]، وجوَّز ابن عصفور الوجهين وحكاه عن بعض النحويين، وقال: إن من حمله على عطف البيان فسبب ذلك جموده، ومن جعله نعتًا لحظ فيه معنى الاشتقاق، وجعل قوله: (الرجل) بعد (هذا) بمنزلة الحاضر المشار إليه، كما قال: إن (أل) على النعت للعهد، وعلى العطف للحضور[١٤٨].

أمامنا إذًا مسألتان:

الأولى: وقوع اسم الإشارة منعوتًا، كقولنا: مررت بهذا الرجل.

والثانية: وقوعه نعتًا، كقولنا: مررت بزيدٍ هذا.

فأما المسألة الأولى فقد نقلنا فيها الخلاف عن النحويين إذا كان النعت مقترنًا بـ(أل)، جامدًا، وذكرنا أن ابن هشام اختار كون (الرجل) نعتًا في أوضح المسالك، وشرح شذور الذهب، لكنه اختار أنها عطف بيان في التذكرة، فقال: "ويتجاذب قولك: مررت بهذا الرجل: البيان والنعت عند النحويين، والأرجح: البيان، بخلاف: مررت بهذا الفاضل، فنعت لا غير"[١٤٩].

وكونها عطف بيان هو ما أميل إليه؛ فإذا قلنا: مررت بهذا الرجل فالمقصود بالكلام هو الرجل، لا اسم الإشارة، فالمقصود: مررت بالرجل، وجاءت (هذا) للإشارة إليه وتحديده فقط، فليس الغرض أن يوصف اسم الإشارة بأنه الرجل، وإنما المراد الإشارة إلى الرجل المقصود بالمرور به.

وقد ذكر ابن مالك أن القول بأنه نعت إنما هو من تقليد النحاة بعضهم بعضا، وشرح ما دعاهم إلى ذلك فقال: "وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضًا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه، وهو غير صحيح؛ فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت"[١٥٠]، ودافع عن كونه عطف بيان واحتج له بقوله: "وهكذا ينبغي؛ لأن اسم الجنس لا ينعت به وهو غير تابع له، فلو كان نعتًا حين يتبع الإشارة لكان نعتًا حين يتبع غيره، كقولك: رأيت شخصًا رجلًا، وأنت لا تريد إلا كونه رجلًا لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتًا، فيجب ألا يكون في غيرها نعتًا، وإلا لزم عدم النظير، أعني جعله اسمًا واحدًا نعتًا لبعض الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف المعنى"[١٥١].

---

[١٣٨] انظر: التذييل والتكميل ج١ص١٦٦.

[١٣٩] انظر: الخصائص ج١ص١٩٢.

[١٤٠] انظر: شرح المفصل ج٣ص٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٢٠، وارتشاف الضرب ج٤ص١٩٣٣، وأوضح المسالك ج٣ص ٣٠٤ –٣٠٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ج٢ص٤١٩، وهمع الهوامع ج٣ص١٢١.

[١٤١] انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص١٩٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ج٢ص٤١٩، وهمع الهوامع ج٣ص١٢١.

[١٤٢] انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص١٩٣٣.

[١٤٣] انظر: ج٤ص٣٤.

[١٤٤] انظر: ص١٨٢، وانظر: ارتشاف الضرب ج٤ص١٩٣٤.

[١٤٥] انظر آراء العلماء الأربعة في: ارتشاف الضرب ج٤ص١٩٣٤، ومغني اللبيب ج٦ص١٧٤ –١٧٥، والمساعد ج٢ص٤١٩.

[١٤٦] انظر: شرح التسهيل ج٣ص٣٢٠.

[١٤٧] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٤٦.

[١٤٨] انظر: شرح جمل الزجاجي ج١ص٢٩٧ –٢٩٨.

[١٤٩] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٤٦.

[١٥٠] شرح التسهيل ج٣ص٣٢١.

[١٥١] السابق نفسه.

وأما المسألة الثانية المتعلقة بوقوع اسم الإشارة نعتًا كقولنا: مررت بزيد هذا، فقد أجازه ابن هشام في أوضح المسالك[١٥٢]، في حين اختار في تذكرته كونه عطف بيان لا نعتًا، فقال: "ونحو قولك: مررت بزيد هذا، الأحسن أن يكون بيانًا؛ لأنه لا اشتقاق فيه، إلا أنهم قالوا: صفة، واحتاجوا إلى تكلف تأويله بالمشتق، وما ذكرناه أولى، ولنا فيه سلفٌ وهو ابن الأثير"[١٥٣].

وهو يشير بذلك إلى قول ابن الأثير: "وكل أسماء الإشارة عطف بيان في الحقيقة؛ لأنها لا اشتقاق فيها، وقومٌ يجعلونها صفة"[١٥٤]، وليس ابن الأثير فقط هو من سبق ابن هشام إلى جعلها عطف بيان، وإنما قال به من قبله الكوفيون، والسهيلي، والزجاج، كما ذكرنا من قبل، ولعله الأولى؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل، بخلاف جعله نعتًا حيث يحتاج إلى تكلف تأويله بالمشتق كما ذكر ابن هشام، وعدم التأويل أولى من التأويل.

٦- المضارع المتصل بنون النسوة بين الإعراب والبناء

ذهب أكثر النحويين إلى أن المضارع يعرب، إلا إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة والثقيلة أو نون النسوة فإنه يبنى[١٥٥]، وذكروا في الاعتلال لبنائه ثلاث علل:

الأولى: الحمل على الماضي المتصل بنون النسوة، وهو ما ذهب إليه سيبويه.

والثانية: نقصان شبهه بالاسم، لأن النون من خصائص الأفعال، ولا تلحق الأسماء.

والثالثة: لتركبه معها، لأن الفاعل كالجزء من فعله، فإن قيل: فيلزم أن يُبنى إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، قيل: منع من ذلك شبهه حينئذ بالمثنى والمجموع، كما منع أيًّا من البناء شبهها بـ(كل وبعض)[١٥٦].

ووافقهم ابن هشام في هذا الرأي في كتبه سوى التذكرة[١٥٧].

وذهب ابن درستويه إلى أنه معرب[١٥٨]، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي[١٥٩]، والسهيلي[١٦٠]، وابن طلحة[١٦١]، ونسب للأخفش[١٦٢]، وعللوا رأيهم بأن المضارع قد استحق الإعراب، فلا يُعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان ظاهرًا[١٦٣].

وقد اختار ابن هشام في تذكرته هذا الرأي مخالفًا ما ارتآه في كتبه الأخرى، فقد استشهد بقول أبي علي الفارسي في الإيضاح: "ومن ذلك – أي: المبني – الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة أو الشديدة، نحو: هل تضربنَّ ياهذا؟، وهل تضربَنْ؟"[١٦٤]، وعلَّق ابن هشام بقوله: "قال ذلك في وضع حصر المبني والمعرب، ولم يذكر المضارع الذي اتصلت به نون الإناث، وهو الصواب عندي"[١٦٥]، وعلل رأيه بقوله: "وتوجيهه: أنه إنما سُكِّن آخره لأجل أن الفعل إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك وجب سكون آخره، نحو: ضربْت، وغزوْت، فالسكون هنا لأجل ذلك لا للبناء، والفعل معرب تقديرًا كما في: موسى، فهذا الحقُّ فإنه تمسُّك بالأصل ، ولم يثبت لنا أن هذا تغييرٌ في البناء"[١٦٦].

ومن الواضح أن تعليل ابن هشام إنما هو للتسكين الحاصل قبل نون النسوة، وليس لترجيح الإعراب على البناء، وهي علة تصلح للمضارع معربًا كان أو مبنيًّا، فسواءٌ أكان معربًا أم مبنيًّا فإنه إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك (تاء الفاعل – نا الفاعلين – نون النسوة) سُكِّن ما قبل الضمير كراهة توالي الحركات .

ولعل مما يقوي رأي جمهور النحويين بالبناء أن الفعل المضارع لو كان معربًا مع نون النسوة لجاز أن يحذف حرف العلة في الجزم في نحو قولنا: النساء لم يغزون – لم يعفون، فيقال: لم يغْزُن – لم يعْفُن[١٦٧]. أما ما يعلل به من قال بإعرابه من أن المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه، فيمكن رده بأن المضارعة أوجبت

---

[١٥٢] انظر: ج٣ص٣٠٤.

[١٥٣] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٤٦ –٢٤٧.

[١٥٤] البديع في علم العربية ج٢ص٣٥٤.

[١٥٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦، وشرح الرضي على الكافية ج٤ص٢١، والتذييل والتكميل ج١ص١٢٩، وأوضح المسالك ج١ص٣٧، وهمع الهوامع ج١ص٦٧.

[١٥٦] انظر: الكتاب ج١ص٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٧، والتذييل والتكميل ج١ص١٢٨، وشرح التسهيل للمرادي ص٨٥.

[١٥٧] انظر: أوضح المسالك ج١ص٣٧، وشرح شذور الذهب ص١٠١ – ١٠٢، وشرح قطر الندى ص٣٥، ومغني اللبيب ج٦ص٦٠٠، وشرح اللمحة البدرية ج٢ص٢٧٨، والجامع الصغير ص١١.

[١٥٨] انظر: التذييل والتكميل ج١ص١٢٩، وهمع الهوامع ج١ص٦٧.

[١٥٩] انظر: الإيضاح ص٢٤٠.

[١٦٠] انظر: نتائج الفكر ص٨٦ –٨٧.

[١٦١] انظر: التذييل والتكميل ج١ص١٢٩، وهمع الهوامع ج١ص٦٧، وابن طلحة هو أبو بكر مُحَمَّد بن طلحة بن مُحَمَّد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي المعروف بابن طلحة، درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة، توفي سنة ثمان عشرة وستمائة. (انظر: بغية الوعاة ج١ص١٢١).

[١٦٢] انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص٣٣٣.

[١٦٣] انظر: التذييل والتكميل ج١ص١٢٩، وهمع الهوامع ج١ص٦٧.

[١٦٤] الإيضاح ص٤٢٠، وانظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٣٠٦.

[١٦٥] مختصر تذكرة ابن هشام ص٣٠٦.

[١٦٦] السابق ص٣٠٦ –٣٠٧.

[١٦٧] انظر: رصف المباني للمالقي ص٣٣٣.

الإعراب لشبهه بالأسماء؛ فـ(يضرب) تشبه (ضارب)، لكن لمَّا اتصلت بالمضارع نون النسوة زال هذا الشبه بالأسماء، فـ(يضربْنَ) لا تشبه (ضاربات) مثلًا، ومن ثَمَّ كان ردُّ الفعل إلى أصله على البناء أولى، لأن الأصل في الأفعال البناء.

٧- أصل مما

من أدوات الشرط الجازمة (مما)، وقد اختُلِف في أصلها على أقوال:

الأول: أنها بسيطة غير مركبة، وأن وزنها (فَعْلَى)، وألفها إما للتأنيث وإما للإلحاق، وزال التنوين للبناء[١٦٨]، وهو اختيار أبي حيان[١٦٩]، وابن هشام في مغني اللبيب[١٧٠].

والثاني: أنها مركبة من (مَهْ) بمعنى اسكت و(ما) الشرطية، وهو رأي الأخفش والبغداديين[١٧١]، وأجازه سيبويه فقال: "وقد يجوز أن يكون (مه) كإذ ضُمَّ إليها (ما)"[١٧٢]، ودليلهم أن (مه) قد تستعمل مع (مَن) الشرطية، فيقال: مَهْمَن[١٧٣]، وقد وردت في قول الشاعر[١٧٤]:

أماويَّ مَهْمَن يستمعْ في صديقه أقاويلَ هذا الناس ماويَّ يندَمِ [الطويل]

فلما ركب الشاعر (مه) مع (مَنْ) دل على أنهم يجيزون تركيب (مه) مع أداة الشرط.

والثالث: أنها مركبة من (ما) و(ما)، فالأولى التي للجزاء، والثانية التي تزاد بعد الجزاء للتأكيد، كما تزاد بعد متى، فيقال: متى ما تأتني آتك، وبعد أين، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء/٧٨)، وبعد أيّ، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ (الإسراء/١١٠)، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وجعلوهما كالشيء الواحد، وهو رأي الخليل[١٧٥]، ورجحه الزجاج[١٧٦].

وقد اختار ابن هشام في تذكرته هذا الرأي الأخير قائلًا: "(مما) أصلها (ما) الشرطية، مثلُها في: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ﴾ الآية (فاطر/٢)، فزيد عليها (ما) التي تؤكِّد الشرط، كالتي في: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ (الإسراء/١١٠)، و: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾ (البقرة/١٤٨، والنساء/٧٨)، فاستكرهوا اجتماع لفظين فأُبدلت الألف الأولى هاء، كما يقال في (أنا): (أنَهْ)"[١٧٧]، ومما يقوي هذا الرأي والذي قبله أنهم كتبوا (مما) بالألف الممدودة، والقياس إذا كانت كلمة واحدة أن تكتب بالياء (ممى) لكونها رباعية، يقول ابن يعيش مؤيدًا كلام الخليل: "ولذلك تكتب بالألف، ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء؛ لأن الألف إذا وقعت رابعة كتبت ياء"[١٧٨].

ومع ذلك فلعل أولى الآراء بالقبول رأي من قال ببساطتها، وأنها غير مركبة للأسباب الآتية:

أولاً: أن البساطة هي الأصل، والتركيب فرع[١٧٩]، ومن ثَمَّ فالقول بالتركيب يعني الحمل على الفرع وترك الأصل.

ثانيًا: أن كتابتها بالألف لا يدل دلالة قاطعة على أنها مركبة من (ما ما) أو من (مه ما)، فقد تكون كتبت بالألف لشبهها ببعض الكلمات التي كتبت بالألف شذوذًا، مثل: (كلتا) و(تترى)، يقول ابن جماعة: "والقياس في (كلتا) أن يكتب بالياء لأن ألفه ألف تأنيث، وقد وقعت رابعة، لكنه كتب بالألف شذوذًا، ومثله في مخالفة القياس: (تترى)[١٨٠] وألفه ألف تأنيث إذا لم ينون، وللإلحاق إذا نونت، وكلتاهما قياسها أن تكتب بالياء"[١٨١].

"ويتضح مدى التشابه بين اللفظتين المذكورتين و(مما) في كون الكلمات الثلاث رباعية، يضاف إلى ذلك أن أهل البساطة قد ذهبوا إلى أن ألف (مما) إما للتأنيث، وإما للإلحاق، وقد ترك تنوينها لأجل البناء، ومعنى ذلك أن (مما) شبيهة بـ(تترى) من وجهين: كونها تحتمل التأنيث، وكونها تحتمل الإلحاق، وشبيهة بـ(كلتا) من وجه واحد، وهو أن ألفها للتأنيث"[١٨٢]. على أن ابن الحاجب

---

[١٦٨] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٤ص٨، وارتشاف الضرب ج٤ص١٨٦٣، والجنى الداني ص٦١٢.

[١٦٩] انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص١٨٦٣.

[١٧٠] انظر: مغني اللبيب ج٤ص٢٢٠.

[١٧١] انظر: الجنى الداني ص٦١٢، وقد نُسب هذا الرأي للزجاج في شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٦٨، وارتشاف الضرب ج٤ص١٨٦٣، والجنى الداني ص٦١٢، أما في معاني القرآن وإعرابه ج٢ص٣٦٩ فقد اختار الزجاج رأي الخليل ومن تبعه من أن أصلها ما ما وقلبت ألف (ما) الأولى هاء.

[١٧٢] الكتاب ج٣ص٦٠.

[١٧٣] انظر: الجنى الداني ص٦١٣.

[١٧٤] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٤ص٨، ولسان العرب، مادة (مهه) ج٤٨ص٤٢٩١، وخزانة الأدب ج٩ص١٦، وفيه: يسمَعَنْ مكان يستمع، وقوله: ماوي مرخم ماوية في النداء وهو اسم امرأة

[١٧٥] انظر: الكتاب ج٣ص٥٩ -٦٠، والجنى الداني ص٦١٢.

[١٧٦] انظر: معاني القرآن وإعرابه ج٢ص٣٦٩.

[١٧٧] مختصر تذكرة ابن هشام ص٣١٠.

[١٧٨] شرح المفصل ج٧ص٤٣.

[١٧٩] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ج١ص٣٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ص٦٥.

[١٨٠] هكذا كتبت، وحقها أن ترسم بالألف (تترا)؛ لأنه يتحدث عن أن قياسها بالألف وأنها رسمت بالياء مخالفة للقياس.

[١٨١] حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ج١ص٣٨٤.

[١٨٢] مهما وخلافات النحويين حولها، د/ رياض الخوام، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد الثالث، ١٤١٠هـ، ص٦٤.

قد ذكر أن منهم من يكتب المقصور كله بالألف، سواء كانت الألف ثالثة أو رابعة أو فوقها، عن الياء كانت أو عن غيرها[١٨٣].

ثالثًا: أن القول بكراهة توالي الأمثال ومن ثَمَّ إبدال الألف الأولى من (ما ما) هاء، ليس دليلًا قويًّا على جواز هذا الإبدال، فإننا نجدهم في باب التوكيد اللفظي قد أجازوا توكيد الحرف الجوابي، فيقال: لا لا، ولم يقولوا بإبدال الألف الأولى هاء للتخلص من توالي الأمثال مع أنه نسق صوتي مماثل للنسق (ما ما)[١٨٤].

رابعًا: أما القول بأن الأصل (مه) بمعنى اكفف و(ما) الشرطية فيرده أنها ليست في كل سياقاتها تدل على معنى الكف، ففي قول امرئ القيس[١٨٥]:

أغرَّك منِّي أن حبَّك قاتلي وأنك مهما تأمري القلبَ يفعَلُ [الطويل]

فالشاعر لا يريد هنا: اكففي، ما تأمري القلب يفعلْ، ولذا فقد قال بعض أصحاب هذا الرأي : إن (مه) لما زيدت عليها (ما) حدث بالتركيب معنى لم يكن، وهو الشرط[١٨٦]، وهو ما أشار إليه سيبويه حين قال إن "(مه) كإذ ضُمَّ إليها (ما)"[١٨٧]، وقد ذكر أن (إذ) لا تفيد الجزاء إلا إذا ضُمَّ إليها (ما)[١٨٨]، أي إن (إذ) بلزوم (ما) إياها قد نقلت عن معناها وهو المضي إلى المستقبل. وكذلك (مه) تغير معناها حين ضمت إليها (ما) وصارت للشرط، وزال عنها معنى: اكفف.

وعلى ذلك فإذا كانت الكلمة تحتمل التركيب وعدم التركيب، فالقول بعدم التركيب أولى؛ لأن التركيب خروج عن الأصل، وعدم الخروج أولى، ولذا فقد جزم ابن هشام في المغني بسباطتها فقال: "وهي بسيطة لا مركبة ... خلافًا لزاعمي ذلك"[١٨٩]، مع أنه خالف رأيه هذا في التذكرة، ومال إلى القول بالتركيب على رأي الخليل.

[١٨٣] انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ج٣ص٣٣٣.

[١٨٤] انظر: مهما وخلافات النحويين حولها، ص٦٠ -٦١.

[١٨٥] انظر: الكتاب ج٤ص٢١٥، والأصول لابن السراج ج٢ص٣٩٢، والخصائص ج٣ص١٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج٧ص٤٣، وخزانة الأدب ج٩ص١٨، وديوانه ص١٤٣.

[١٨٦] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ج١ص٣٧١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ج٤ص١٨.

[١٨٧] الكتاب ج٣ص٦٠.

[١٨٨] انظر: السابق ج٣ص٥٦ -٥٧.

[١٨٩] مغني اللبيب ج٤ص٢٢٠.

٨- مجيء عطف البيان جملة

ذكر ابن هشام في مغني اللبيب من الأمور التي يفترق فيها عطف البيان والبدل أن عطف البيان لا يكون جملة، ولا تابعًا لجملة، خلافًا للبدل[١٩٠]، كما ذكر فيه أن الجملة المفسِّرة لا محل لها من الإعراب، وأنكر على أبي علي الشلوبين جعله الجملة المفسرة من قبيل عطف البيان أو البدل فقال: "قولنا: (إن المفسرة لا محل لها) خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره ... وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل. ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة"[١٩١].

ولعل التردد واضح في هذه العبارة الأخيرة، حيث قال: إن الجمهور لم يثبتوا وقوع البدل جملة، مع أنه ذكر أن وقوع البدل جملة مما يميزه عن عطف البيان، وقد ذكر هو نفسه أمثلة لوقوع البدل جملة[١٩٢].

وعلى كل حال فإن ابن هشام في تذكرته قد أكَّد أن النحويين لم يذكروا أن الجملة تقع عطف بيان، لكنه – بخلاف ما ذهب إليه في المغني وأنكره على الشلوبين – أجاز أن تكون الجملة المفسرة عطف بيان فقال: "لم يذكر النحاة أن الجملة تقع عطف بيان، ولا مانع من تسمية الجمل المفسرة عطف بيان، وعلى هذا يكون لها موضع ما قبلها، وفيه خلاف"[١٩٣]، وأيَّد رأيه هذا بما قاله الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ (الأعراف/١٢، ص/٧٦) حيث ذهب الزمخشري إلى أن جملة (خلقتني من نار) جرت من جملة (أنا خير منه) مجرى المعطوف عطف البيان من المعطوف عليه في البيان والإيضاح[١٩٤]، ثم علَّق ابن هشام على هذا بقوله: "فهذا موافق لما قلناه، وكما أن التابع يكون جملة في باب النعت والبدل وعطف النسق والتأكيد اللفظي، فكذا في عطف البيان"[١٩٥].

ومعنى ذلك أن ابن هشام في تذكرته يؤيد ما ذهب إليه الشلوبين من أن الجملة المفسرة تأتي على حسب ما كانت تفسيرًا له، فإن كان المفسَّر له موضع من الإعراب فكذلك هي، وإلا فلا، وذلك على الرغم من إنكاره رأيه في المغني كما رأينا. وقد اختار السيوطي ما ذهب إليه الشلوبين أيضًا، فقال: "وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلًا"[١٩٦]، وذلك

[١٩٠] انظر: مغني اللبيب ج٥ص٣٨٥ -٣٨٦.

[١٩١] انظر: السابق ج٥ص١٢٣ -١٢٤، وانظر أيضًا: الإعراب عن قواعد الإعراب ص٤٦ -٤٧.

[١٩٢] انظر: مغني اللبيب ج٥ص٣٨٥ -٣٨٦، ومختصر تذكرة ابن هشام ص٣٢٤.

[١٩٣] مختصر تذكرة ابن هشام ص٣٢١.

[١٩٤] انظر: الكشاف ج٥ص٢٨٣، ومختصر تذكرة ابن هشام ص٣٢١.

[١٩٥] مختصر تذكرة ابن هشام ص٣٢٢.

[١٩٦] همع الهوامع ج٢ص٢٥٨.

خلاف المشهور عند النحويين من أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب.

٩- (كلّ) بين التعريف والتنكير

يجوز في (كل) أن تقطع عن الإضافة لفظًا وتُنَوَّن كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس/٤٠)، واختلف النحويون في (كل) والحالة هذه: هل هي معرفة أو نكرة؟.

فمذهب سيبويه والجمهور أنها معرف بنية الإضافة، ولذلك يأتي الحال منها، كقولهم: مررت بكلٍّ قائمًا، فجاءت (كل) صاحب حال، وأصل صاحب الحال أن يكون معرفة[١٩٧]. وأيَّد ابن هشام في المغني رأي سيبويه والجمهور[١٩٨].

ولأنها معرفة بنية الإضافة امتنع بعض النحويين من إدخال الألف واللام عليها كالأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، يقول أبو حاتم: "قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: (العلم كثير ولكن أخذ البعض خيرٌ من ترك الكل) فأنكره أشد الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في (بعض) و(كل)، لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ (النمل/٨٧)، قال أبو حاتم: ولا تقول العرب الكل ولا البعض"[١٩٩].

وأجاز الأخفش تجريد (كل) من معنى الإضافة، وانتصابها على أنها حال، ووافقه أبو علي الفارسي[٢٠٠]، وعلى هذا الرأي تكون (كل) نكرة، ومن ثَمَّ يجوز إدخال الألف واللام عليها، يقول أبو علي الفارسي: "ومما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليها – أي على (كل) و(بعض) – أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلًّا، فينصبونه على الحال، ويجرونه مُجرى: مررت بهم جميعًا، وإذا جاز انتصابه على الحال، فيما حكاه عن العرب، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه"[٢٠١].

وقد أيَّد ابن هشام في تذكرته القول بأنها نكرة وجعله القياس فيها – على خلاف ما ذهب إليه في المغني كما سبق – فبعد أن نقل من تذكرة أبي علي الفارسي قوله: إن "الأخفش حكى: مررت بهم كلًّا، على الحال"[٢٠٢]، قال: "في هذا خلاف: قيل: إنها معرفة بنية الإضافة، وقيل: نكرة، وهو القياس؛ لأن (كلًّا) و(بعضًا) بمنزلة: خُمُس وسُدُس وثُمُن، فلو كانت هذه معرفة بالإضافة لم يدخل عليها (أل)، فإذا لم يراعوا الإضافة المعنوية بقيت على تنكيرها"[٢٠٣].

فابن هشام يقيس تنكير (كل) و(بعض) على تنكير (خمس) و(سدس) و(ثمن) لأن هذه الألفاظ الثلاثة – ومثلها: ثلث، ونصف، وربع، وما أشبهها – تقطع عن الإضافة، فيقال على سبيل المثال: أكلت رغيفًا ونصفًا أو وخمسًا .. الخ، وهي حينئذ نكرة بالإجماع[٢٠٤]، ولذلك يقال: النصف، والربع، والسدس ... الخ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ (النساء/١١)، ولو كانت هذه الألفاظ معرفة بالإضافة لم يدخل عليها (أل)، فدل ذلك على أنها نكرة، وكذلك يقال في (كل) و(بعض).

على أن الجهة منفكة – فيما يبدو – بين (كل وبعض) من جهة، و(خمس وسدس وأشباهها) من جهة أخرى؛ ذلك أن النحويين قالوا: "إن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه، ومن النوع الأول لفظ (كل) ولفظ (بعض)؛ فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه، ومن النوع الثاني: لفظ (نصف) و(ربع)؛ فإنهم حين يحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالًا، فمن أجل ذلك كان لفظ (كل) و(بعض) معرفة، سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا"[٢٠٥].

ومع ذلك فإني أميل إلى كون لفظ (كل) و(بعض) نكرة، فإذا كان لا بد من إضافتها في المعنى فقد تكون هذه الإضافة إلى نكرة لا إلى معرفة، وإذا لم يكن القياس يسعفنا في حمل (كل) و(بعض) على النصف وأشباهه فلنا في السماع مندوحة، فقد حكى الأخفش كما نقلنا: مررت بهم كلًّا، فاستعملوا (كلًّا) حالًا بمعنى جميعًا، فدل ذلك على أنها نكرة، وأنها يجوز أن تدخل عليها الألف واللام كما تدخل على (جميع)[٢٠٦]، وقد قرأ عيسى بن عمر، وابن السميفع:

---

[١٩٧] انظر: الكتاب ج٢ص١١٤ –١١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ج٢ص٧٩٨، وشرح التصريح ج١ص٦٩٢.

[١٩٨] انظر: مغني اللبيب ج٣ص٩٠، وج٥ص٦٣٤.

[١٩٩] تهذيب اللغة (بعض) ج١ص٤٩٠ –٤٩١.

[٢٠٠] ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ج٢ص٩٥٠ أن الفارسي وافق الأخفش في الحلبيات، ولم أجد رأي الفارسي في المطبوع من الحلبيات، وانظر: أمالي ابن الشجري ج١ص٢٣٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ج٢ص٧٩٩، وقد نقل ابن هشام في تذكرته عن أبي علي الفارسي قوله: "لا يقع (كلًّا) حالًا لأنها معرفة" (مختصر تذكرة ابن هشام ص٣٤٢)، والمنقول عن الفارسي أنه يرى أنها نكرة كما نقلنا.

[٢٠١] أمالي ابن الشجري ج١ص٢٣٤ –٢٣٥.

[٢٠٢] مختصر تذكرة ابن هشام ص٣٤٢.

[٢٠٣] السابق ص٣٤٣.

[٢٠٤] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ج١ص٣٤٨ –٣٤٩، وتوضيح المقاصد ج٢ص٧٩٩.

[٢٠٥] عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٣ ص١١١ هامش ٢، وانظر: توضيح المقاصد ج٢ص ٧٩٩.

[٢٠٦] انظر: أمالي ابن الشجري ج١ص٢٣٧.

﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾ (غافر/٤٨) بنصب (كلًّا)[٢٠٧]، وخرجها ابن مالك على أنها حال، والعامل (فيها)[٢٠٨].

نعم، قد يقال إن الآية لا تعد دليلًا قاطعًا على تنكير (كل)؛ لأنها تحتمل أوجهًا أخرى، فقد ضعَّف ابن هشام في المغني كونها حالًا، واختار أن تكون بدلًا من اسم (إنَّ)[٢٠٩]، وخرجها الزمخشري على أن (كلًّا) توكيد لاسم (إنَّ) لأنها عنده معرفة، والتنوين عوضٌ من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا فيها[٢١٠]، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به، إذا كان ذلك كذلك فدليل الأخفش الذي حكاه عن العرب لا يحتمل التأويل، فـ(كلًّا) فيه لا تكون إلا حالًا، ولذلك لم يجد من ينكر تنكير (كل) إلا الحكم على ما حكاه الأخفش بالشذوذ[٢١١].

ولعل في استعمال كثير من متقدمي النحويين (الكل) و(البعض) بالألف واللام ما يشير إلى كونها نكرتين، فقد استعملها بالألف واللام الأخفش، وهو في ذلك يوافق مذهبه[٢١٢]، وابن درستويه[٢١٣]، والزجاج[٢١٤]، وأبو علي الفارسي، موافقًا مذهبه المنقول عنه أيضًا[٢١٥]، وابن جني[٢١٦]، وابن الحاجب، والرضي[٢١٧]، بل إن سيبويه الذي يرى أنهما معرفتان استعملها بالألف واللام أيضًا[٢١٨]، ولذا عدَّ ابن الشجري من امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطئًا[٢١٩].

[٢٠٧] انظر: الكشاف ج٣ص٥٦، والبحر المحيط ج٧ص٤٤٨، وقراءة الجمهور:(كلٌّ) بالرفع على أنها مبتدأ، خبره (فيها)، والجملة خبر (إن).

[٢٠٨] انظر: شرح التسهيل ج٣ص٢٤٤.

[٢٠٩] انظر: مغني اللبيب ج٣ص٩٠ -٩١، وهو نفس تخريج شيخه أبي حيان في البحر المحيط ج٧ص٤٩٩.

[٢١٠] انظر: الكشاف ج٥ص٣٥٢.

[٢١١] انظر: البحر المحيط ج٧ص٤٩٩.

[٢١٢] انظر: معاني القرآن ج٢ص٤٩٨، وتهذيب اللغة (بعض) ج١ص٤٩١.

[٢١٣] انظر: تاج العروس (بعض) ج١٨ص٢٤٣.

[٢١٤] انظر: معاني القرآن وإعرابه ج١ص٤١٥.

[٢١٥] انظر: المسائل الحلبيات ص٢٦٣.

[٢١٦] انظر: اللمع في العربية ص١٧٣.

[٢١٧] انظر استعمال ابن الحاجب والرضي في: شرح الرضي على الكافية ج٢ص٣٨٤، ج٣ص١٨٧.

[٢١٨] انظر: الكتاب ج١ص٥١، ج٢ص٨٢، ٣٤٨.

[٢١٩] انظر: أمالي ابن الشجري ج١ص٢٣٧.

١٠- حذف الفاء من جواب (إذا) الشرطية

تأتي (إذا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَا مُوسَى . فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه/١٩ -٢٠).

والثاني: أن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل مضَمَّنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية[٢٢٠]، وتلزم الفاء حينئذ في جوابها في المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء[٢٢١]، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ . وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا . فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ (النصر/١ -٣)، وقد لا تتضمن معنى الشرط، بل تتجرد للظرفية المحضة[٢٢٢]، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل/١).

وقد وردت بعض الآيات القرآنية التي ظاهرها تضَمُّن (إذا) معنى الشرط ومجيء الجواب جملة اسمية دون اقترانه بالفاء، فكان تأويلها محل خلاف بين النحويين، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ (الشورى/٣٩)، فقد ذُكِر فيها عدة آراء نجملها فيما يلي:

(١) أن تكون (إذا) شرطية، وجوابها قوله: (هم ينتصرون)، والفاء محذوفة، وهو رأي أبي البقاء العكبري[٢٢٣]، وردَّه أبو حيان بقوله: "وهذا لا يجوز؛ لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيدٌ فعمرو منطلق، ولا يجوز حذف الفاء إلا إن ورد في شعر"[٢٢٤]، كما رده ابن هشام في المغني بقوله: "ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا لاقترنت بالفاء"[٢٢٥]، كما ردَّ قول من قال إنه على إضمار الفاء بقوله: "إن الفاء لا تحذف إلا في

[٢٢٠] انظر: الجنى الداني ص٣٦٧ وما بعدها، ومغني اللبيب ج٢ص٤٨، ٧١.

[٢٢١] ذكر النحويون ضابطًا عامًّا لوجوب اقتران جواب الشرط بالفاء، وهو: (إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطًا)، ويكون ذلك إذا كان الجواب جملة اسمية، أو فعلية فعلها أمر، أو جملة فعلية منفية بـ(ما) أو (لن)، أو مسبوقة بـ(قد) أو بحرف من حروف التنفيس، أو فعلها جامد، انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٤ص٣٧، وهمع الهوامع ج٢ص٤٥٧.

[٢٢٢] انظر: همع الهوامع ج٢ص١٣١.

[٢٢٣] انظر: التبيان في إعراب القرآن ج٢ص١١٣٥.

[٢٢٤] البحر المحيط ج٧ص٤٩٩.

[٢٢٥] مغني اللبيب ج٢ص١٠٦.

ضرورة"[٢٢٦]، وهو نفس ما ذهب إليه شيخه أبو حيان كما هو واضح.

(٢) أن يكون (هم) فاعلًا بفعل محذوف يفسره (ينتصرون)، والتقدير: ينتصرون هم ينتصرون، ولما حذف هذا الفعل انفصل الضمير وهو رأي ابن الأنباري[٢٢٧]، وجعله القياس فيه، فقال: "هذا قياس سيبويه لأنه قال: إذا قلت: إن يأتني زيدٌ يُضْرب، يرتفع (زيد) بتقدير فعل دل عليه (يضرب)"[٢٢٨]. وقد ضعف ابن هشام هذا الرأي أيضًا في المغني وقال: إنه تكلف من غير ضرورة[٢٢٩]، ورُدَّ قول ابن هشام هذا بأن الضرورة قائمة، وهي إبقاء (إذا) على غالب أمرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط[٢٣٠].

(٣) أن يكون الضمير (هم) توكيدًا للهاء والميم في (أصابهم)، وهو ضمير رفع والجملة بعده (ينتصرون) هي الجواب، وقد أجازه ابن الأنباري أيضًا[٢٣١]، وردَّ ابن هشام في المغني هذا الرأي كذلك قائلًا: إنه ظاهر التعسف[٢٣٢]، دون أن يوضح حقيقة التعسف فيه، ولذلك ردَّ عليه معاصره ابن الصائغ بقوله: "أي تعسُّف في تأكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل؟!"[٢٣٣].

(٤) أن يكون قوله: (هم ينتصرون) صلة لـ(الذين)، و(إذا) ظرف لـ(ينتصرون) قُدِّم عليه، أي: والذين هم ينتصرون إذا أصابهم البغي، وهو رأي أبي حيان[٢٣٤]، واختاره ابن هشام في المغني[٢٣٥].

أما في التذكرة فقد جوَّز ابن هشام الوجهين: الأول والثاني، فأما الوجه الأول القائل بأن (إذا) شرطية، وجوابها جملة (هم ينتصرون) فعلى الرغم من أن ابن هشام قد رده في المغني كما تقدم فإنه قد دافع عنه في تذكرته، وسوَّغ حذف الفاء من الجواب بقوله: "لا يبعد أن يقال إن (إذا) يُتَجَوَّز فيها ما لا يُتَجَوَّز في غيرها من أدوات الشرط؛ لأنها ليست نصًّا في الشرط، فيجوز حذف الفاء من جوابها في النثر"[٢٣٦]، وبقوله بعد ذلك: "وإذا كان أبو الحسن أجاز في: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الوَصِيَّةُ﴾ (البقرة/١٨٠) كون الفاء محذوفة، والأصل: فالوصية، فما أجزناه في الشرط الذي ليس بصريح أجوز"[٢٣٧].

وأما الوجه الثاني القائل بتقدير فعل محذوف هو جواب الشرط يفسره المذكور فقد أجازه ابن هشام أيضًا في تذكرته اعتمادًا على إجازة سيبويه: إن تقم زيدٌ يقم، على هذا المعنى[٢٣٨].

ولم يتعرض ابن هشام في تذكرته للرأي الثالث، وأما الرأي الرابع فالعجيب أن ابن هشام قد ضعَّفه في التذكرة كذلك ووصفه بالبعد[٢٣٩]، على الرغم من أنه اختاره في المغني، وعلى ذلك فما اختاره ابن هشام في التذكرة ضعَّفه في المغني، وما اختاره في المغني ضعَّفه في التذكرة.

وعلى كل حال، فإن أولى الآراء بالقبول من وجهة نظري الرأيُ الأول القائل بأن (إذا) شرطية، وجملة (هم ينتصرون) هي الجواب، فهذا الرأي لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير محذوف كما في الرأي الثاني، وليس فيه فصلٌ بين التوكيد والمؤَكَّد بالفاعل كما في الرأي الثالث، حيث فُصِل بين الضمير (هم) والهاء والميم في (أصابهم) بالفاعل (البغي)، كما أن المقام لا يقتضي تأكيد الهاء والميم في (أصابهم)، بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم[٢٤٠]. وكذلك لا يُحتاج معه إلى القول بالتقديم والتأخير كما في القول الرابع.

وأما حذف الفاء من الجواب فغاية ما يقال فيه أنه جائز مع (إذا) خاصة؛ لأنه يُتجوَّز فيها ما لا يتجوز في غيرها من أدوات الشرط كما قال ابن هشام، وقد أجازه الرضي من قبله، حيث قال: "ولعدم عراقة (إذا) في الشرطية ورسوخها فيها جاز - مع كونها للشرط - أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء"[٢٤١]، وليس حذفها مقصورًا على الضرورة الشعرية كما قال أبو حيان وتبعه فيه ابن هشام، بل قد أجازه بعضهم في السعة[٢٤٢]، وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام/١٢١).

---

[٢٢٦] السابق ج٢ص٩٧.

[٢٢٧] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ج٢ص٣٥٠، وانظر: التبيان للعكبري ج٢ص١١٣٥، والبحر المحيط ج٧ص٤٩٩.

[٢٢٨] البيان في غريب إعراب القرآن ج٢ص٣٥٠، وانظر: الكتاب ج٣ص١١٤.

[٢٢٩] انظر: مغني اللبيب ج٢ص١٠٧.

[٢٣٠] انظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص٣٧١.

[٢٣١] انظر: البيان ج٢ص٣٥٠.

[٢٣٢] مغني اللبيب ج٢ص١٠٧.

[٢٣٣] حاشية الشمني المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام ج١ص٢١٠.

[٢٣٤] انظر: البحر المحيط ج٧ص٤٩٩.

[٢٣٥] انظر: ج٢ص١٠٦.

[٢٣٦] مختصر تذكرة ابن هشام ص٤٤٠.

[٢٣٧] السابق ص٤٤٢، وانظر: معاني القرآن للأخفش ج١ص١٦٨.

[٢٣٨] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٤٤١، وانظر: الكتاب ج٣ص١١٤.

[٢٣٩] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٤٤٢.

[٢٤٠] انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ج١ص١٤٥.

[٢٤١] شرح الرضي على الكافية ج٣ص١٩١.

[٢٤٢] انظر، همع الهوامع ج٢ص٤٥٨.

المبحث الثاني

اختياراته التي وافقت آراءه في كتبه الأخرى

وفيه ست مسائل:

١- وقوع المصدر حالًا (وهي المسألة التاسعة والعشرون).

٢- إعراب الفعل الواقع بعد الواو في قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن (وهي المسألة التاسعة والخمسون).

٣- عامل المنادى (وهي المسألة الرابعة والخمسون بعد المائة، وأتم الكلام فيها في المسألة التاسعة والخمسين بعد المائة).

٤- ألف بينا (وهي المسألة السابعة والثلاثون بعد المائتين).

٥- (سوى) بين الظرفية والاسمية (وهي المسألة التاسعة والسبعون بعد المائتين).

٦- علة منع (طوى) من الصرف (وهي المسألة الحادية والثمانون بعد الثلاثمائة).

وفيما يلي تفصيل القول في هذه المسائل:

١- وقوع المصدر حالًا

حق الحال أن يكون وصفًا – وهو ما دل على معنى وصاحبه: كقائم، وحسن، ومضروب – فوقوعها مصدرًا على خلاف الأصل؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى[٢٤٣].

وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة حتى إن ابن مالك قال: إن جعل المصدر حالًا أكثر من جعله نعتًا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ (البقرة/٢٦٠)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ (البقرة/٢٧٤)، وقوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الأعراف/٥٦)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ (نوح/٨)، وقولهم: قتلته صبرًا، ولقيته فجاءة، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا ومشيًا[٢٤٤].

وقد اختلف النحويون في تخريج هذه المصادر على عدة آراء أشهرها[٢٤٥]:

١- أن هذه المصادر نفسها منصوبة على الحال لكنها تؤول بالمشتق، والتقدير: ساعيات – مسِرّين ومعلنين – خائفين وطامعين – مجاهرًا – مصبورًا – مفاجئًا – مشافهًا – راكضًا وماشيًا. وهو رأي سيبويه والجمهور[٢٤٦]، وحجتهم "أن الخبر أخو الحال والنعت، وقد وقع الخبر مصدرًا منكرًا كثيرًا في نحو: زيدٌ عدلٌ، ووقع النعت مصدرًا منكرًا في نحو: هذا ماءٌ غورٌ، فلا ينكر أن يقع المصدر حالًا، وأيضًا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، فيقع الاسم المشتق مفعولًا مطلقًا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر، نحو قولهم: قم قائمًا، أي: قم قيامًا، وقالوا: سرت أشد السير، وتأدبت أكمل التأديب"[٢٤٧].

٢- أنها منصوبة على المصدرية، أي على أنها مفاعيل مطلقة، والعامل في كل منها محذوفٌ مقدرٌ من لفظها، وذلك المحذوف هو الحال، والتقدير: يسعين سعيًا، وكذا الباقي، وهو رأي الأخفش والمبرد[٢٤٨]، وابن السراج[٢٤٩].

٣- أنها منصوبة على المصدرية كما في الرأي السابق، إلا أن الناصب له عندهم الفعل المذكور؛ لأن هذا الفعل يحمل معنى المصدر، أو لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فـ(يأتينك سعيًا) أي: يسعين سعيًا، و(جاء ركضًا) في تأويل: ركض ركضًا، وهكذا. وهو رأي الكوفيين[٢٥٠].

وقد ذكر ابن هشام في تذكرته هذه الآراء الثلاثة واختار منها ما قاله سيبويه، فقال: إن النحويين اختلفوا في المصادر المنصوبة على الحال: "هل هي نفسها منصوبة على الحال، وتُجُوِّز بالمصدر عن الوصف المشتق كما في قولك: جاءني رجلٌ عدلٌ، أو هي منصوبة على المصدر، وعاملها المحذوف في موضع الحال، فتقدِّر في: جاء زيدٌ مشيًا: جاء يمشي مشيًا، أو هي منصوبة على المصدر، وعاملها المذكور؛ لأن نحو (جاء) يعُمُّ المشيَ وغيره، فصحَّ أن ينصبه؟، ثلاثة أقوال، الأول قول سيبويه والبصريين، وهو المرجح"[٢٥١]. وهو اختياره أيضًا في أوضح المسالك[٢٥٢].

---

[٢٤٣] شرح ابن عقيل ج٢ص٢٥٢.

[٢٤٤] انظر: شرح التسهيل ج٢ص٣٢٨.

[٢٤٥] في المسألة آراء أخرى أقل شهرة، تُنظر في: همع الهوامع ج٢ص٢٢٨، وشرح الأشموني ج٢ص٢٥٧.

[٢٤٦] انظر: الكتاب ج١ص٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٣٢٨، وارتشاف الضرب ج٣ص١٥٧٠، وأوضح المسالك ج٢ص٣٠٥ –٣٠٨، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٨.

[٢٤٧] عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٢ص٣٠٥، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٥٩، وشرح التصريح ج١ص٥٧٩–٥٨١

[٢٤٨] انظر رأيهما في: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٣٢٨، وارتشاف الضرب ج٣ص١٥٧١، والمساعد ج٢ص١٣، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٨.

[٢٤٩] انظر: الأصول ج١ص١٦٣.

[٢٥٠] انظر: ارتشاف الضرب ج٣ص١٥٧١، وشرح ابن عقيل ج٢ص٢٥٤، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٨.

[٢٥١] مختصر تذكرة ابن هشام ص١٧٤ –١٧٥.

[٢٥٢] انظر: ج٢ص٣٠٥ –٣٠٨.

وإذا كان ابن هشام قد رجح قول سيبويه والجمهور دون أن يذكر علة هذا الترجيح فإن ابن مالك قد تكفل بهذا من خلال ردِّه على الرأيين الآخرين، فبعد أن ذكر رأي الأخفش والمبرد علَّق بقوله:"وليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا فيه على السماع"[٢٥٣].والمعروف أنهم جعلوا مجيء الحال مصدرًا مقصورًا على السماع، ولم يجز أحد القياس عليه إلا المبرد فيما إذا كان المصدر نوعًا من أنواع العامل[٢٥٤]، كما أنه لا يمكن أن يفَسَّر المصدر بالفعل المذكور، لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب[٢٥٥].

٢- إعراب الفعل الواقع بعد الواو في قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن

أجاز النحويون في الفعل الواقع بعد الواو في قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه[٢٥٦]، وجعلوا لكل وجه معنى:

فالوجه الأول: الجزم على التشريك بين الفعلين (تأكل) و(تشرب) في النهي، فيكون النهي عن كلٍّ منهما على حدته، وكأنه قيل: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن.

والوجه الثاني: النصب على أن الواو للمعية، ويكون المراد النهي عن الجمع بينهما، أي: لا تأكل السمك مع شرب اللبن.

والوجه الثالث: الرفع، واختُلِف في سببه:

- فجمهور النحويين على أن الواو للاستئناف، ويكون النهي عن الأول فقط مع إباحة الثاني، والمعنى: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن[٢٥٧].

- وذهب ابن الخباز إلى أن الواو هنا للحال، ونص كلامه: "وإذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلك في (تشرب) الرفع والنصب والجزم، فالنصب يفيد النهي عن الجمع، فلو فعل أحدهما كان مؤتمرًا، والجزم يفيد النهي عنهما منفردين ومجتمعين، فلو فعل أحدهما كان مخالفًا، والرفع يفيد الحال، كأنك قلت: لا تأكل السمك شاربًا اللبن"[٢٥٨].

وتبعه ابن الناظم في هذا الرأي فقال: "جاز فيما بعد الواو في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي، والنصب على النهي عن الجمع، والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن"[٢٥٩].

ومعنى ذلك أن ابن الخباز وابن الناظم يجعلان الرفع كالنصب في المعنى، إلا أن النصب على جعل الواو للمعية، والرفع على جعلها للحال.

- أجاز ابن مالك أن تكون الواو للحال أو للاستئناف، فقال: "والرفع على إضمار مبتدأ، والواو للحال، كأنه قيل: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن، أي في حال شرب اللبن، أو على الاستئناف، كأنه قيل: ومشروبك اللبن، أكلت السمك أو لم تأكله"[٢٦٠].

وابن هشام يرى ما يراه الجمهور من كون الواو للاستئناف[٢٦١]، فقد نقل في تذكرته كلام ابن الخباز السابق وعلق عليه بقوله: "وأقول: إن في هذا نظرًا من [وجهين][٢٦٢]:

أحدهما: أن الفعل المضارع المثبت الخالي من (قد) لا يقترن بالواو.

والثاني: أنه مخالف لإجماع النحاة؛ فإنهم يقولون: إن العرب تريد بهذا الكلام الاستئناف، وإن التقدير من حيث المعنى: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن، وهو خلاف ما ذَكَر.

والثالث: أن هذا المعنى هو المعنى مع النصب؛ لأنه سلَّم أن النصب أفاد النهي عن الجمع، وكذلك يلزمه أن يكون الرفعُ، لأنه جعل الفعلَ حالًا، وقدَّره: شاربًا اللبن، وهذا حقيقة الجمع، فلا يكون النهي متسلطًا إلا على الجمع بينهما في حالة واحدة، فلم يتحصَّل لهذا التركيب ثلاثةُ معانٍ باختلاف الإعراب"[٢٦٣].

واعتراض ابن هشام له وجاهته، فحاصل اعتراضه أن كون الواو للحال في هذا المثال ضعيف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، بالإضافة إلى كونه مخالفًا لإجماع النحاة، فأما من جهة اللفظ فقد اقتضت قواعد النحويين أن الجملة الواقعة حالًا إن صُدِّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير، نحو: جاء زيدٌ يضحك، فلا يجوز: جاء زيدٌ ويضحك[٢٦٤]. وأما من جهة المعنى

---

[٢٥٣] شرح التسهيل ج٢ص٣٢٨.

[٢٥٤] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص١٧٤، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٨.

[٢٥٥] انظر: شرح التسهيل ج٢ص٣٢٨.

[٢٥٦] انظر: الكتاب ج٣ص٤١ -٤٣، وشرح التسهيل ج٤ص٣٦، ومغني اللبيب ج٥ص٥٠٣، وشرح ابن عقيل ج٤ص١٧، وشرح التصريح ج٢ص٣٨٢.

[٢٥٧] انظر: المصادر السابقة، في المواضع ذاتها.

[٢٥٨] الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، ص٢١أ.

[٢٥٩] شرح ابن الناظم على الألفية ص٤٨٦.

[٢٦٠] شرح التسهيل ج٤ص٣٦.

[٢٦١] اختار ابن هشام هذا الرأي أيضًا في مغني اللبيب (انظر: ج٥ص٥٠٣ -٥٠٤).

[٢٦٢] هكذا في الكتاب، وقد ذكر ابن هشام ثلاثة أوجه.

[٢٦٣] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٠٥ -٢٠٦.

[٢٦٤] شرح ابن عقيل ج٢ص٢٧٩ بتصرف يسير، وانظر: شرح المفصل ج٢ص٦٦، وهمع الهوامع ج٢ص٢٤٩.

فقد جعل النحويون لكل وجه إعرابي معنى؛ فالجزم يعني النهي عن كل من الفعلين، والنصب يعني النهي عن الجمع بينهما، والرفع يعني النهي عن الأول فقط وإباحة الثاني، وهذا المعنى في الرفع لا يتحقق إلا إذا كانت الواو للاستئناف، أما إذا كانت للحال كما يقول ابن الخباز ومن تبعه فإن الرفع يدل على النهي عن الجمع بينهما أيضًا، وهو معنى النصب نفسه كما صرح ابن الناظم، ومن ثَمَّ يكون للجزم معنى، وللنصب والرفع معنى واحد، وهذا يتنافى مع ما قاله النحويون من أن لكل وجه إعرابيّ معنى.

٣- عامل المنادى

اختلف النحويون في عامل المنادى، ولهم في ذلك خمسة أقوال:

الأول: أن عامله فعل مضمر وجوبًا، تقديره: (أنادي) أو (أدعو)، والمنادى مفعول به، وهو رأي الجمهور[٢٦٥]، وإنما كان واجب الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال، وللاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه، وهو (يا) وأخواتها، ولأنهم قصدوا بعبارته الإنشاء، في حين أن إظهار الفعل يوهم الإخبار[٢٦٦].

والثاني: أن عامله معنوي، وهو القصد[٢٦٧].

والثالث: أن عامله حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل، والعوض به منه، والمنادى على هذا مشَبَّه بالمفعول به، لا مفعول به، وهو رأي أبي علي الفارسي[٢٦٨].

والرابع: أن عامله حرف النداء، ولكن ليس على سبيل النيابة عن الفعل، وإنما على أن حرف النداء اسم فعل مضارع بمعنى (أدعو) مثل (أف) بمعنى:أتضجر، وليس ثَمَّ فعل مقدر،ونقل هذا الرأي عن الكوفيين[٢٦٩].

والخامس: أن عامله حرف النداء، على أنه فعل[٢٧٠].

وقد رجح ابن هشام في التذكرة وفي بعض كتبه الأخرى كالمغني وشرح شذور الذهب كون العامل فعلًا مضمرًا على ما ذهب إليه الجمهور، فقال في التذكرة: " قولهم: ياإياك يدل على أن العمل للفعل لا للحرف، وإلا لاتصل الضمير كما تقول: إنك"[٢٧١].

ولعل أقوى الآراء في ذلك وأرجحها ما ذهب إليه الجمهور واختاره ابن هشام، وفيما ذكره ابن هشام ردٌّ على من قال إن العامل في المنادى حرف النداء على أنه فعل؛ لأنه لو كان فعلًا للزم اتصال الضمير معه كما يتصل بسائر العوامل، فلما قال: ياإياك منفصلًا دل على أن العامل محذوف[٢٧٢].

كما ردَّ ابن هشام كذلك قول من قال إن العامل هو الحرف بقوله: "رُدَّ على القائل بأن حروف النداء هي العاملة بأنها لا تختص، فلا تعمل. فإن قيل: فعَمِلَ – أي حرف النداء – بالنيابة عن الفعل. قلنا: عامة حروف المعاني نائبة عن الفعل، وليس ذلك مستلزمًا لأن تعمل"[٢٧٣]، وقول ابن هشام إن حروف النداء لا تختص مرجعه أن (يا) إنما هي للتنبيه في الأصل، فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل[٢٧٤].

كما يمكن أن يُرَدَّ هذا القول أيضًا بأن حرف النداء قد يحذف من الكلام، وحينئذ يكون قد جُمع بين حذف العوض (حرف النداء) والمعوض عنه (الفعل المضمر وجوبًا)، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض عنه في الذكر ولا في الحذف[٢٧٥].

أما القول بأن العامل معنوي وهو القصد فيرده أنه لم يُعهد في عوامل النصب عاملٌ معنويٌّ، وإنما عُهِد ذلك في عوامل الرفع كالابتداء الرافع للمبتدأ، أو التجرد الرافع للمضارع[٢٧٦].

وأما القول بأن العامل هو حرف النداء على أنها أسماء أفعال فرُدَّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتباعه، كما سمع في سائر أسماء الأفعال، وأيضًا لو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يُكتفى بها، ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة، ولم يذهب إلى ذلك أحد[٢٧٧].

---

[٢٦٥] انظر: شرح المفصل ج١ص١٢٧، وشرح التسهيل ج٣ص٣٨٥، وارتشاف الضرب ج٤ص٢١٧٩، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥.

[٢٦٦] انظر: شرح المفصل ج١ص١٢٧، وشرح التسهيل ج٣ص٣٨٥، وشرح شذور الذهب ص٢٤٣، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥.

[٢٦٧] انظر: همع الهوامع ج٢ص٢٥.

[٢٦٨] انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص٢١٧٩ –٢١٨٠، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥.

[٢٦٩] انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص٢١٧٩، والجنى الداني ص٣٥٥، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥.

[٢٧٠] انظر: همع الهوامع ج٢ص٢٥.

[٢٧١] مختصر تذكرة ابن هشام ص٣١٢، وانظر: مغني اللبيب ج٤ص٤٤٨، وشرح شذور الذهب ص٢٤٣.

[٢٧٢] انظر: همع الهوامع ج٢ص٢٥.

[٢٧٣] مختصر تذكرة ابن هشام ص٣١٦.

[٢٧٤] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٤٠٩.

[٢٧٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٨٥، وهمع الهوامع ج٢ص٢٦، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٤ص٣ هامش١.

[٢٧٦] انظر: همع الهوامع ج٢ص٢٥، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٤ص٣ هامش١.

[٢٧٧] انظر: المصدرين السابقين أنفسهما.

٤- ألف (بينا)

من ظروف المكان (بين)، وقد تأتي للزمان، فإذا لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية[٢٧٨]، ولا تضاف (بين) إلا إلى متعدد، ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ (الكهف/٧٨)، وإذا لحقتها الألف أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجمل، سواء أكانت اسمية أم فعلية[٢٧٩]، وقد تضاف (بينا) إلى المصدر كما في قول أبي ذؤيب الهذلي[٢٨٠]:

بينا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يومًا أتيح له جريء سَلْفَعُ [الكامل]

وقد اختُلِف في ألف (بينا) على عدة آراء، ذكر ابن هشام في تذكرته أربعةً منها[٢٨١]، هي:

الأول: أنها زائدة للإشباع.

الثاني: أنها كألف (شروى)[٢٨٢] للتأنيث.

الثالث: قول الفراء: إن الأصل (بينا) فحذفت الميم[٢٨٣].

الرابع: قول ابن خروف: إنْ دخلت (بينا) على جملة فالألف زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، أو (كافة) لـ(بين) عن الإضافة فلا موضع للجملة، قال ابن خروف: وهذا الثاني المختار؛ لرفع ما بعدها.

وقد أيد ابن هشام في المغني الرأي الأول القائل بأن الألف زائدة للإشباع[٢٨٤]، واختاره كذلك في تذكرته، ورد فيها على الآراء الأخرى على النحو الآتي:

أما القول بأن الألف للتأنيث فهو مردود بأن الظرف الغالب عليه التذكير، وألف التأنيث إنما بابها أن تلحق من الأسماء ما كان واقعًا على مؤنث.

وأما قول الفراء إن الأصل (بينا) فحذفت الميم، فقد رده بما نقله عن ابن جني من قوله: "وهذا يحتاج إلى وحي يصدقه". وهذا القول – أو قريب منه – ذكره ابن جني في كتابه: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) ناقلًا إياه عن أبي علي الفارسي، يقول ابن جني: "وذهب الفراء فيه إلى أنه في الأصل (بينا) فحذفت ميمه. قال أبوعلي: هذا يحتاج فيه إلى خبر نبيّ"[٢٨٥].

وأما ما اختاره ابن خروف من أن الألف كافة لـ(بين) عن الإضافة فقد رُدَّ بأنه لم يثبت كون الألف كافة[٢٨٦].

وبهذا الرد يتضح أن أقوى الآراء هو كون الألف زائدة للإشباع، وقد ثبت أنها زائدة غير كافة، بدليل خفض المصدر بعدها في قول أبي ذؤيب السابق: (بينا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ) فلتحمل على ذلك إذا وقع بعدها الجملة[٢٨٧]، وتكون الجملة في موضع جر بالإضافة.

وإذا كان بعض النحويين قد ضعَّف القول بالإشباع في (بينا) اعتمادًا على أن الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر فقط[٢٨٨]، فإن هذا القول مردود بجملة صالحة من الشواهد النثرية فضلًا عن الشعرية جاءت بالإشباع، فمن هذه الشواهد النثرية قولهم: بينا زيدٌ قائم جاء عمرو، وقولهم: جيء به من حيث وليسا، بإشباع فتحة السين من (ليس)، وروى الفراء عن بعضهم أنه سمعه يقول: أكلت لحما شاة، وهو يريد: لحم شاة[٢٨٩]. وقد خُرِّجت عليه بعض القراءات القرآنية كقراءة الحسن: (سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ) (الأعراف/١٤٥) بإشباع ضمة الهمزة[٢٩٠]، وغيرها من القراءات الأخرى[٢٩١]، مما يدل على أن الإشباع ليس مقصورًا على الشعر فقط.

٥- (سوى) بين الظرفية والاسمية

في (سوى) ثلاث لهجات: فتح السين وكسرها وضمها، فإذا فُتِحت مُدَّت، وإذا ضُمَّت قصرت، وإذا كسرت جاز فيها الأمران[٢٩٢]، وللنحويين في (سوى) ثلاثة آراء:

---

[٢٧٨] انظر: ارتشاف الضرب ج٢ص١٤٤٤، وهمع الهوامع ج٢ص١٤٨.

[٢٧٩] انظر: همع الهوامع ج٢ص١٤٨ –١٤٩.

[٢٨٠] انظر: سر صناعة الإعراب ج١ص٢٥، ج٢ص٧١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج٤ص٣٤، ٩٩، وشرح الكافية الشافية ج٢ص٩٣٦، ومغني اللبيب ج٤ص٤٣٤، وهمع الهوامع ج٢ص١٥٠، وخزانة الأدب ج٥ص٢٥٨، ج٧ص٧١، وديوانه ص١٨، وتعنقه الكماة: دنوه منهم في الحرب والتزامه لهم، روغه: حيدانه عن ضرباتهم، السلفع: الجسور السليط.

[٢٨١] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٤٠٩، وانظر هذه الآراء وغيرها في خزانة الأدب ج٧ص٦٢ –٦٤.

[٢٨٢] الشروى: المِثْل، انظر: تاج العروس (شرى) ج٣٨ ص٣٦٥.

[٢٨٣] انظر رأي الفراء أيضًا في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص٥٥٧، وخزانة الأدب ج٧ص٦٢.

[٢٨٤] انظر: مغني اللبيب ج٤ص٤٣٤.

[٢٨٥] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص٥٥٧.

[٢٨٦] انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٤٠٩ –٤١٠.

[٢٨٧] انظر: السابق ص٤١٠.

[٢٨٨] انظر: خزانة الأدب ج٧ص٦٢، وقد جعل بعض النحويين كالأنباري الإشباع خاصًّا بضرورة الشعر فقط، وأنه لا يجوز في الاختيار. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ص٣١).

[٢٨٩] انظر: المحتسب ج١ص٢٥٨، والخصائص ج٣ص١٢٣.

[٢٩٠] انظر: المحتسب ج١ص٢٥٩.

[٢٩١] انظر: قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، دراسة صوتية وصرفية ونحوية، رسالة ماجستير للباحث بكلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ص٩٧ –٩٩.

[٢٩٢] انظر: شرح ابن عقيل ج٢ص٢٢٦، وهمع الهوامع ج٢ص١١٨.

الأول: أنها ظرف ملازم للظرفية، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين[٢٩٣]، لأنها بمعنى (مكانك) الذي يدخله معنى (عوضك) و(بدلك)، فكما أن (مكانك) لا تتصرف فكذلك ما كان بمعناه وهو (سوى)، يقول سيبويه في باب ما ينتصب من الأمكنة والوقت: "ومن ذلك أيضًا: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك، ولا يكون اسمًا إلا في الشعر"[٢٩٤]، واستدلوا على ظرفيتها كذلك بأنها تقع صلة للموصول، فتقول: جاءني مَن سواك[٢٩٥]، ولو كانت اسمًا لم تقع صلة الموصول؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، وأيضًا فإن العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها، نحو قول لبيد[٢٩٦]:

وَابْـذُلْ سَـوَامَ المـال إنْ نَ سـواءها دُهْمًـا وجُونَـا [مجزوء الكامل]

حيث استعمل (سواء) ظرفًا متعلقًا بمحذوف يقع خبرًا لـ(إن) مقدَّمًا على اسمها، و(دهمًا) اسم (إن) تأخر عن خبرها، ولو كانت (سوى) اسمًا لنصبها على أنها اسم (إن) ورفع (دهمًا) على أنها الخبر.

الثاني: أنها اسم كـ(غير) وليست ظرفًا، وهو رأي ابن مالك، وعلل اختياره هذا بأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: (قاموا سواك)، و: (قاموا غيرك) واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزلٍ عن الظرفية.

وثانيهما: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتُدِئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرُها من العوامل اللفظية[٢٩٧].

وذكر ابن مالك جملة من الشواهد النثرية والشعرية نذكر منها على سبيل المثال قول النبي – ﷺ -: (سألت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم)[٢٩٨]، حيث جاءت (سوى) مجرورة بحرف الجر (من). ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول ابن المولى مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم[٢٩٩]:

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشتَرى فسواك بائعُها وأنت المشترِي [الكامل]

ومن وقوعها فاعلة ما حكاه الفراء: أتاني سواءك[٣٠٠]، ومنه كذلك قول الفِنْد الزِّمَّاني[٣٠١]:

ولم يبق سوى العدوان دِنَّاهم كما دانُوا [الهـزج]

والجمهور يجعلون ما ورد من ذلك مما خرجت فيه (سوى) عن الظرفية شاذًّا أو من قبيل الضرورة الشعرية[٣٠٢]، وأما ما ورد في الحديث الشريف من دخول حرف الجر عليها فهذا لا يخرج الظرف عن اللزوم[٣٠٣]، وأما حكاية الفراء فردُّوها بقولهم: إن الفراء تفرَّد بهذه الرواية عن أبي ثَرْوان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة[٣٠٤]، وقد حكاها الأخفش بالنصب حيث قال: إن (سواء) إذا أخرجوه عن الظرفية أيضًا نصبوه استنكارًا لرفعه، فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك[٣٠٥]، ومثل ذلك في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ (الجن/١١)، وقوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام/٩٤)[٣٠٦].

---

[٢٩٣] انظر: الكتاب ج١ص٤٠٧ –٤٠٩، والمقتضب ج٤ص٣٤٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ج١ص٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٤٤، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١ص٣١٩ – ٣٢٠، وهمع الهوامع ج٢ص١١٨.

[٢٩٤] الكتاب ج١ص٤٠٧، ولا فرق بين (سوى) و (سواء) في أحكامها، (انظر: الإيضاح في شرح المفصل ج١ص٣١٩).

[٢٩٥] شرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٤٤، وانظر: الكتاب ج١ص٤٠٩.

[٢٩٦] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ص٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٤٤، ٨٣، وخزانة الأدب ج٣ص٤٣٨، وديوانه ص٣٢٤، وسوام المال: الذي يرعى حيث شاء، لا يمنعه أحد، والدُّهم: جمع الأدهم، وهو الذي لونه الدُّهمة وهي السواد، والدهم: خيار الخيل والإبل عندهم، والجُون: جمع (جَون) بفتح الجيم، وهو الأسود والأبيض معًا.

[٢٩٧] شرح الكافية الشافية ج٢ص٧١٦ –٧١٧.

[٢٩٨] أخرجه مسلم في صحيحه في باب الفتن رقم (١٩).

[٢٩٩] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٣١٥، وشرح الكافية الشافية ج٢ص٧١٨، وشرح ابن عقيل ج٢ص٢٢٨، وهمع الهوامع ج٢ص١١٨، وشرح الأشموني ج٢ص٢٣٥.

[٣٠٠] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ص٢٩٦، وهمع الهوامع ج٢ص١١٨، وشرح الأشموني ج٢ص٢٣٥.

[٣٠١] انظر: أمالي أبي علي القالي ج١ص٢٦٠، الإيضاح في شرح المفصل ج١ص٣٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٣٢١، وشرح الكافية الشافية ج٢ص٧١٨، وشرح الرضي على الكافية ج٢ص١٣٣، وأوضح المسالك ج٢ص٢٨١، وشرح ابن عقيل ج٢ص٢٢٨، وهمع الهوامع ج٢ص١١٨، وشرح الأشموني ج٢ص٢٣٥، وخزانة الأدب ج٣ص٤٣١.

[٣٠٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٢ص٤٤، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١ص٣٢١، وشرح الرضي على الكافية ج٢ص١٣٣.

[٣٠٣] انظر: شرح الأشموني ج٢ص٢٣٦.

[٣٠٤] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ص٢٩٨.

[٣٠٥] انظر: شرح الرضي ج٢ص١٣٣.

[٣٠٦] انظر: السابق نفسه.

الثالث: أنها ظرف متمكن، أي تستعمل ظرفًا كثيرًا، وغير ظرف قليلًا، وهو رأي الكوفيين[٣٠٧]، والرماني[٣٠٨]، والعكبري[٣٠٩]، اعتمادًا على خروجها أحيانًا عن معنى الظرفية كما ورد في بعض الشواهد الشعرية كما مرّ.

وقد صرح ابن هشام في أوضح المسالك باختياره هذا الرأي فقال: "وقال الرماني والعكبري: تستعمل ظرفًا غالبًا، وكغير قليلًا، وإلى هذا أذهب"[٣١٠].

أما في التذكرة فقد نقل قول ابن الحاجب: إن "العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية، فيقولون: جلس فلانٌ مكانَ فلانٍ، وأنت عندي مكان فلان، ولا يعنون إلا منزلةً في الذهن مقدرة، فينصبونه نصب الظروف الحقيقية، فكذلك إذا قالوا: مررت برجل سواك وسواءك، إنما يعنون: مكانك وعوضًا منك من حيث المعنى فانتصب ذلك الانتصاب"[٣١١]، وعلَّق ابن هشام على كلام ابن الحاجب بقوله: "وهذا التقرير حسن، وهو يدفع بحث ابن مالك في (سوى) في نفي الظرفية عنها بقوله: (ليست زمانًا ولا مكانًا بالإجماع)"[٣١٢].

فابن هشام يرد قول ابن مالك إن (سوى) اسم وليست ظرفًا، ويثني على كلام ابن الحاجب الذي يرى أنها ظرف، لكنَّ نقله عن ابن الحاجب قد يوحي بأنه يؤيد أن تكون (سوى) ظرفًا فقط ولا تأتي اسمًا مطلقًا؛ لأن ابن الحاجب يؤيد مذهب سيبويه أنها منصوبة على الظرفية أبدًا ولا تستعمل غير ظرف وردَّ على من قال باسميتها[٣١٣]. لكنْ يجوز أن يكون ابن هشام قد نقل فقط كلام ابن الحاجب لإظهار وجه استعمالها ظرفًا، بالإضافة إلى كونها تأتي اسمًا؛ لأنه يرد على ابن مالك الذي لا يرى إلا كونها اسمًا فقط، فاستحسن ابن هشام ما قاله ابن الحاجب في الاحتجاج لكونها تأتي ظرفية. وعلى كل حال فإنه في أوضح المسالك قد صرح بأنه يختار ما ذهب إليه العكبري والرماني من أنها تأتي ظرفًا كثيرًا واسمًا قليلًا.

والأولَى في رأيي ما ذهب إليه العكبري والرماني واختاره ابن هشام من كونها تأتي ظرفًا واسمًا؛ فلا يمكن إنكار كل هذه الشواهد النثرية والشعرية التي خرجت فيها (سوى) عن الظرفية[٣١٤]، ومن ناحية أخرى فإنها في بعض السياقات لا تكون إلا ظرفًا، كقولهم: جاء الذي سواك، حيث وقعت صلة الموصول، ولا داعي للقول بأن هذا قد يجوز على تقدير مبتدأ محذوف[٣١٥]، أي: جاء الذي هو سواك؛ فالقول بالتقدير هنا يعني السماح بمجيء صلة الموصول اسمًا مفردًا ما دام بإمكاننا تقدير مبتدأ محذوف، وهو خلاف القاعدة.

ومما لا تكون فيه (سوى) إلا ظرفًا أيضًا قول الشاعر: (إن سواءها دُهْمًا وجُونًا) حيث تخطاها العامل وعمل النصب فيما بعدها، واسم (إن) لا يتأخر عن خبرها إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا. ومعنى ذلك أن (سوى) قد تكون ظرفًا وقد تكون اسمًا بحسب السياق الذي ترد فيه.

٦- علة منع (طُوى) من الصرف

وردت كلمة (طوى) مرتين في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه/١٢)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (النازعات/١٦)، وقد قرأها عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، بالتنوين في الموضعين على الصرف ، على أنه اسم للمكان، وقرأها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، بدون تنوين على المنع من الصرف[٣١٦]، وقد تعددت آراء النحويين حول علة منعها من الصرف:

- فبعضهم قال إنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، وهو رأي الفراء والأخفش في أحد قوليه[٣١٧]، يقول الفراء: "وأما من ضم (طوى) فالغالب عليه الانصراف، وقد يجوز ألا يُجرى، يُجعل على جهة فُعَل، مثل: زُفَر وعُمَر ومُضَر"[٣١٨]، وعلى قولها فهي معدولة عن (طاوٍ)، كما عُدِل عمر عن عامر وزُفَر عن زافر ...الخ.

---

[٣٠٧] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ص٢٩٤، وشرح الرضي على الكافية ج٢ص١٣٢.

[٣٠٨] انظر: أوضح المسالك ج٢ص٢٨٢، وهمع الهوامع ج٢ص١١٨، وشرح الأشموني ج٢ص٢٣٦.

[٣٠٩] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٣٠٩.

[٣١٠] أوضح المسالك ج٢ص٢٨٢.

[٣١١] الإيضاح في شرح المفصل ج١ص٣١٩ -٣٢٠، وقد نقله ابن هشام مع اختلاف يسير جدًّا، انظر: مختصر التذكرة ص٤٦٨.

[٣١٢] مختصر تذكرة ابن هشام ص٤٦٨.

[٣١٣] انظر: الإيضاح في شرح المفصل ج١ص٣١٩ -٣٢١، وشرح الرضي على الكافية ج٢ص١٣١.

[٣١٤] أورد ابن مالك وحده في شرح الكافية الشافية (ج٢ص٧١٧ -٧٢٠) تسعة شواهد على ذلك، منها شاهدان من الحديث الشريف، وثمانية من شعر العرب، وزاد عليها في شرح التسهيل ثلاثة شواهد أخرى (ج٢ص٣١٥).

[٣١٥] ورد هذا التقدير في مغني اللبيب ج٢ص٣٦٢.

[٣١٦] انظر: السبعة في القراءات ص٤١٧.

[٣١٧] ذكر السيوطي أن الأخفش يرى أن (طوى) منعت من الصرف للعلمية مع العدل، وقال: كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن)، همع الهوامع ج١ص٩٦.

[٣١٨] معاني القرآن ج٢ص١٧٦.

- وبعضهم يرى أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، لأنها اسمٌ للبقعة، وهو رأي الأخفش في القول الآخر له[٣١٩]، والزمخشري[٣٢٠]، وابن مالك الذي يرى أن القول بمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث أولى من ادعاء العدل؛ لأن العدل قليلٌ والتأنيث كثير[٣٢١].

- وبعضهم يرى جواز الأمرين: أن تكون ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، أو للعلمية والتأنيث، وهو رأي الزجاج[٣٢٢]، والنحاس[٣٢٣]، وابن الأنباري[٣٢٤]، واختاره أبو حيان في البحر المحيط[٣٢٥].

وقد اختار ابن هشام في أوضح المسالك كون الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث[٣٢٦]، واختاره أيضًا في تذكرته، فبعد أن ذكر قول النحويين إن الاسم يمنع من الصرف للعلمية والعدل قال إن قولهم: (العدل) "يوهم صيغًا كثيرة، ولا أعرف العدل مانعًا مع العلمية إلا في (فُعَل) خاصة، كـ(عمر) و(زُفَر) و(طُوى) في قراءة من لم ينون. وليس منعه عندي لذلك، وإن كانوا قد قالوه، بل للعلمية والتأنيث، بدليل أن منهم من صرفه، ولو كان معدولًا لم يُصْرف ألبتة، وحجة من صرفه: أنه جعله اسمًا للموضع، وأما إذا كان معدولًا فمحالٌ أن يُنوى به أنه غير معدول"[٣٢٧].

ويؤيد ما قاله ابن هشام أن الكلمة إذا ثبت فيها العدل والتعريف فمنعها من الصرف لازم ما لم ينكر، أَمَا وقد وردت الكلمة في حال تعريفها بالتنوين وعدمه فلا تكون معدولة[٣٢٨]، وأيضًا فما دام قد أمكن اعتبار المنع من الصرف على التأنيث وهو كثير في اللغة فلا حاجة تدعو إلى تكلف القول بالعدل وهو قليل في اللغة[٣٢٩].

[٣١٩] انظر: معاني القرآن ج٢ص٥٦٦.
[٣٢٠] انظر: الكشاف ج٤ص٧١.
[٣٢١] شرح الكافية الشافية ج٣ص١٤٧٣.
[٣٢٢] انظر: معاني القرآن وإعرابه ج٣ص٣٥١.
[٣٢٣] انظر: إعراب القرآن ج٣ص٣٤.
[٣٢٤] انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ج٢ص١٣٩.
[٣٢٥] انظر: ج٦ص٢١٧.
[٣٢٦] انظر: ج٤ص١٢٩.
[٣٢٧] مختصر تذكرة ابن هشام ص٥٨٦.
[٣٢٨] انظر: شرح الكافية الشافية ج٣ص١٤٧٤.
[٣٢٩] انظر: أوضح المسالك ج٤ص١٢٩.

المبحث الثالث

اختياراته التي لم يتعرض لها أو لم يقطع فيها برأي في كتبه الأخرى

وفيه أربع مسائل:

١- مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية (وهي المسألة الرابعة بعد المائة).

٢- النعت بالمصدر (وهي المسألة العاشرة بعد المائة).

٣- إعراب (اثنين) و(واحد) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النحل/٥١) (وهي المسألة العشرون بعد المائة).

٤- الكاف بين الاسمية والحرفية (وهي المسألة المتممة للثلاثمائة).

وفيما يلي تفصيل القول في هذه المسائل:

١- مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية

منع ابن الأنباري وبعض الكوفيين مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية نظرًا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملًا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك ولأن لفظ (الخبر) يدل على أنه إخبار وليس طلبًا، وأجازه جمهور النحويين اعتمادًا على السماع والقياس[٣٣٠]، فأما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ (ص/٦٠)، حيث أُخبر عن المبتدأ (أنتم) بالجملة الدعائية (لا مرحبًا بكم)، ومنه كذلك قول رجل من طيِّئ[٣٣١]:

قلت: مَنْ عِيلَ صَبْرُه كيف يَسْلُو صاليًا نارَ لَوْعَةٍ وغرام
[الخفيف]

حيث جاء الخبر جملة استفهامية (كيف يسلو؟).

وأما القياس فإنهم قد أجمعوا على أن خبر المبتدأ أصله أن يكون مفردًا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب ، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق

[٣٣٠] انظر: شرح التسهيل ج١ص٣٠٩، وشرح الرضي ج١ص٢٣٧ – ٢٣٨، والتذييل والتكميل ج٤ص٢٦، والمساعد ج١ص٢٣٠، وهمع الهوامع ج١ص٣١٥.
[٣٣١] انظر: شرح التسهيل ج١ص٣١٠، والتذييل والتكميل ج٤ص٢٧، والمساعد ج١ص٢٣٠، وهمع الهوامع ج١ص٣١٥.

والكذب، لأنها نائبة عما لا يحتملها. وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًا، نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في فصيح الكلام كما تقدم[٣٣٢].

وأما أن لفظ الخبر نفسه يدل على أنه للإخبار لا للطلب فغير صحيح؛ لأنه "ليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فَعَل شيئًا، ففي قولك: زيدٌ عندك يسمُّون الظرف خبرًا، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة"[٣٣٣].

وقد اختار ابن هشام في تذكرته ما ذهب إليه الجمهور من جواز مجيء جملة الخبر طلبية فقال: "يجوز في باب المبتدأ أن يكون الخبر جملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، ولا يجوز ذلك في باب النعت، لا تقول: مررت برجلٍ اضربه، وكذلك صلة الموصول، لا يجوز فيها ذلك"[٣٣٤].

وعلل ابن هشام لذلك بما قاله عبد القاهر: "إنما جاز ذلك في المبتدأ – يقصد مجيء جملة الخبر طلبية – لما ذكرت من أن معنى قولك: زيدٌ اضربه، واضربْ زيدًا، واحد، فلم صحَّ الفائدة جاز أن يكون الخبر أمرًا في اللفظ، إذ كان زيدٌ في المعنى مفعولًا منصوبًا، ولو قلت: مررت برجلٍ اضربه، لم يكن له فائدة، إذ لا تقدر على أن تجعل (رجلًا) منصوبًا، فتقول: مررت باضربْ رجلًا، وكذلك لو قلت: جاءني الذي اضربه، لا يمكنك أن تجعل (الذي) منصوبًا بوقوع (اضرب) عليه، فتقول: جاءني اضرب الذي؛ لأن (الذي) لا يستقل بنفسه، ولا بد له من صلة، فإذا قلت: اضرب الذي، كان محالًا، ولو قلت بدل قولك: زيدٌ اضربه: اضرب زيدًا، كان أسدَّ كلامٍ فاعرفه فإنه موضع مشكل"[٣٣٥].

فالقياس والسماع إذًا يؤيدان ما ذهب إليه جمهور النحويين واختاره ابن هشام.

٢- النعت بالمصدر

مما ينعت به سماعًا: المصدر، وإنما كان النعت به غير مقيس عند النحويين لأنه "اسم دال على معنى هو الحدث، ولا دلالة له على الذات، فإذا قلت: هذا رجلٌ عدلٌ مع بقاء كل من النعت والمنعوت على معناه الأصلي – كنت قد وصفت الذات بالمعنى، وهو لا يجوز، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون جميعًا للتخلص من هذا الذي لا يجوز تأويل العبارة"[٣٣٦]، فالبصريون يجعلونه على تقدير مضاف، أي: ذو عدل، والكوفيون يجعلونه على التأويل بالمشتق، أي: عادل[٣٣٧].

وقد ذكر ابن هشام الوجهين في كتابه أوضح المسالك دون أن يختار أيَّهما[٣٣٨]، لكنه في التذكرة رجح قول البصريين بتقدير حذف مضاف، ودلَّل لرأيه هذا بأن الأصل في المصادر أن لا يوصف بها، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (الطلاق/٢)، أي: رجلين ذوي عدل، فتُوُصِّل إلى وصف الموصوف المقدر (رجلين) بـ(عدل) عن طريق الإتيان بكلمة (ذوي)، كما يتوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس الجامدة غير المصادر بـ(ذو) وما تصرف منها، فيقال: برجلٍ ذي مال، و: برجلٍ ذي غلمان، و: برجلٍ ذي ثياب، فكذلك: ذو علم، وذو فضل، ولولا ذلك لم يجز المجيء بـ(ذي)؛ ألا ترى أنه لا يجوز: برجلٍ ذي عالمٍ، كما أنه لا يجوز: ياأيها زيدٌ؛ لأن (زيدًا) يباشر النداء بنفسه، فلا يحتاج إلى الواسطة؟"[٣٣٩]. ثم يقول بعد ذلك مستنتجًا: "وقد ترجح بهذه المسألة ونحوها قولُ من يقول: مررت برجلٍ عدلٍ: إنه على حذف مضاف، لا على التأويل باسم الفاعل"[٣٤٠].

والملاحظ أن العرب حين استعملوا المصدر نعتًا التزموا الإتيان به مفردًا مذكرًا، فيقولون: هذا رجلٌ عدلٌ، وهذان رجلان عدل، وهؤلاء رجال عدل، وهذه امرأة عدل ...الخ، لأنهم نظروا إلى لفظ المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يُجْمَع، ولم ينظروا إلى المعنى الذي يصح عليه الكلام[٣٤١]، ولعل هذا – كما يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – مما يرجح قول علماء البصرة بتقدير مضاف

---

[٣٣٢] انظر: شرح التسهيل ج١ص٣١٠.

[٣٣٣] شرح الرضي على الكافية ج١ص٢٣٧ –٢٣٨، بتصرف يسير جدًّا.

[٣٣٤] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٥١، وقد منع ابن هشام في أوضح المسالك مجيء جملة الصلة وجملة النعت طلبية، لكنه لم يتعرض لجملة الخبر من حيث كونها خبرية أو طلبية، انظر: أوضح المسالك ج١ص١٦٥، ج٣ص٣٠٨ –٣٠٩.

[٣٣٥] المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ج٢ص٩١٢ –٩١٣، وقد نقله ابن هشام مع اختلاف يسير جدًّا، انظر: مختصر التذكرة ص٢٥١ –٢٥٢.

[٣٣٦] عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك ج٣ص٣١٢، هامش١.

[٣٣٧] انظر: ارتشاف الضرب ج٤ص١٩١٩، وأوضح المسالك ج٣ص٣١٢، والمساعد: ج٢ص٤١١، وشرح التصريح ج٢ص١١٧ – ١١٨.

[٣٣٨] انظر: ج٣ص٣١٢ –٣١٣.

[٣٣٩] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٥٨ –٢٥٩، بتصرف يسير جدًّا.

[٣٤٠] السابق ص٢٥٩.

[٣٤١] عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك ج٣ص٣١٢، هامش١، وانظر: الأصول ج٢ص٣١، وشرح التصريح ج٢ص١١٨.

محذوف؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه في المعنى اسم فاعل أو اسم مفعول لثنّوه وجمعوه"[٣٤٢].

وفي المسألة رأي ثالث، هو أولى بالقبول في رأيي، وهو أن يكون الموصوف هو ذات المعنى على سبيل المبالغة لكثرة حصوله منه، فإذا قالوا: رجل عدل فكأنه لكثرة عدله جعلوه العدل نفسه[٣٤٣]، وفي ذلك من المبالغة ما لا يوجد في تقدير مشتق مكانه، فهو أبلغ من: رجل عادل، وفي بعض السياقات قد يكون تقدير(ذي) مستثقلًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (يوسف/١٨) فوصف الدم بالكذب أبلغ "كأنه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته"[٣٤٤]، ومثل ذلك الإخبار بالمصدر في قول الخنساء[٣٤٥]:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبار
[البسيط]

فهذه البقرة الوحشية التي تتحدث عنها الخنساء فقدت ولدها، فهي ترتع إذا غفلت عن ذكر ولدها، فإذا ادّكرت صارت تقبل وتدبر في سرعة غريبة، فكأنما هي الإقبال نفسه والإدبار ذاته، أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، فأين هذا المعنى من تقدير مضاف (ذات إقبال وإدبار)، أو تأويلها بمشتق (مقبلة ومدبرة).

ولما كان الغرض في مثل قولهم: رجل عدل، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جُعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر[٣٤٦].

٣- إعراب (اثنين) و(واحد) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النحل/٥١)

المشهور في إعراب كلمة (إثنين) أنها صفة لـ(إلهين)، وكذلك كلمة (واحد) صفة لـ(إله)، وجيء بهما للإيضاح والتفسير لا للتأكيد وإن حصل، وتقرير ذلك كما يقول الآلوسي "أن لفظ (إلهين) حامل لمعنى الجنسية – أعني الإلهية – ومعنى العدد – أعني الإثنينية -، وكذا لفظ (إله) حامل لمعنى الجنسية والوحدة، والغرض المسوق له الكلام في الأول: النهي عن اتخاذ الاثنين من الإله، لا عن اتخاذ جنس الإله، وفي الثاني: إثبات الواحد من الإله، لا إثبات جنسه، فوصف (إلهين) بـ(اثنين) و(إله) بـ(واحد) إيضاحًا لهذا الغرض، وتفسيرًا له"[٣٤٧].

وقد ذكر السكاكي هذه الآية الكريمة في باب عطف البيان مصرّحًا بأنها من هذا القبيل، فيقول متحدثًا عن المسند إليه: "وأما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره فهي إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه من الاسم، كقولك: صديقك خالد قَدِمَ، وقوله علت كلمته: ﴿لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النحل/٥١) من هذا القبيل"[٣٤٨].

وخطّأه ابن هشام في تذكرته، ورجح كونها نعتًا فقال: "جعل السكاكي قوله تعالى: ﴿لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ من عطف البيان، ولعله لم يجعله نعتًا لجموده في قوله: (اثنين) و: (واحد)، وهو خطأ؛ لأن الأعداد من الجامد الذي يجري مجرى المشتق، والبيان ضعيف جدًّا، بل ممتنع عند كثير من النحاة؛ لأنه لا يقع عندهم في النكرات"[٣٤٩].

ومع التسليم بإعرابها نعتًا على المشهور، فإن مما يلفت الانتباه أن ابن هشام الذي رجح في مسألة سابقة[٣٥٠] إعراب (هذا) في قولنا: مررت بزيدٍ هذا عطف بيان لا نعتًا، لجموده، ولأن القول بالنعت يؤدي إلى تكلف تأويل اسم الإشارة بمشتق – هو نفسه الذي يسوّغ مجيء (اثنين) في الآية الكريمة نعتًا – وإن كانت جامدة – لأنها تجري مجرى المشتق، بل يقول إن عطف البيان ضعيف جدًّا وممتنع عند كثير من النحاة.

على أننا لو أعدنا النظر في كلام السكاكي لوجدناه لم يصرح بكون الكلمة من عطف البيان بالمفهوم الاصطلاحي له، "لجواز أن يريد أنه من قبيل الإيضاح والتفسير وإن كان وصفًا صناعيًا، ويكون إيراده في ذلك المبحث مثل إيراد: (كل رجل عارف) و (كل إنسان حيوان) في بحث التأكيد، ومثل ذلك عادة له"[٣٥١].

٤- الكاف بين الاسمية والحرفية

جعل ابن مالك (الكاف) في قول الراجز[٣٥٢]:

---

[٣٤٢] عدة السالك ج٣ص٣١٢، هامش١.

[٣٤٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٣ص٥٠.

[٣٤٤] روح المعاني للآلوسي ج١٢ص٢٠٠.

[٣٤٥] انظر: الكتاب ج١ص٣٣٧، والخصائص ج٢ص٢٠٣، ج٣ص١٨٩، والمحتسب ج٢ص٤٣، ودلائل الإعجاز ص٣٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ص١١٥، وخزانة الأدب ج١ص٤٣١، وأنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء ص٧٨.

[٣٤٦] الخصائص ج٢ص٢٠٤.

[٣٤٧] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ج١٤ص١٦٢، وانظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص٢٨٥.

[٣٤٨] مفتاح العلوم ص٢٨٥.

[٣٤٩] مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٦٧، وانظر: أوضح المسالك ج٣ص٣٤٨.

[٣٥٠] هي مسألة وقوع الإشارة نعتًا أو منعوتًا أو عطف بيان، انظر: مختصر تذكرة ابن هشام ص٢٤٦، وانظر: ص٢١ –٢٣ من البحث.

[٣٥١] روح المعاني ج١٤ص١٦٢، وانظر: مفتاح العلوم ص٢٨٤ –٢٨٥.

[٣٥٢] الرجز لحُمَيد بن الأرقط، وعزاه بعضهم لرؤبة، ويروى: (فأصبحت) مكان (فصيروا)، انظر: الكتاب ج١ص٤٠٨، والمقتضب ج٤ص١٤١،

فَصُيِّروا مثل كعصفٍ مأكول

اسمًا بمعنى (مثل)، وقد وقعت في موقع المجرور بإضافة (مثل) إليها[٣٥٣]، ورفض ابن هشام في تذكرته هذا التخريج، فبعد أن ذكر رأي ابن مالك المذكور قال: "وهو عندي قول فاسد"[٣٥٤]، واختار أن تكون الكاف حرفًا زائدًا فقال: "وإنما الحكم أن (مِثلًا) مضافة إلى العصف، ولذلك حذف منها التنوين، والكاف زائدة ... ولا يمتنع زيادة حرف بين المتضايفين؛ فقد جاء: لا أبا لزيدٍ، و: يابؤس للحرب"[٣٥٥].

وما قاله ابن مالك من كونها في البيت اسمًا قاله سيبويه والمبرد وابن السراج من قبله، لكنهم جعلوا ذلك خاصًا بضرورة الشعر[٣٥٦]، يقول سيبويه: "إلا أن ناسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها [أي: الكاف] بمنزلة (مثل). قال الراجز، وهو حُمَيد الأرقط: *فصيروا مثل كعصف مأكول*"[٣٥٧].

كما أجاز المرادي أن تكون الكاف اسمًا بمعنى (مثل) ويكون ذلك من باب التوكيد اللفظي[٣٥٨]، وإلى هذا أشار الزمخشري كذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى/١١) حيث قال: "ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد، كما كررها من قال: *وصالياتٍ ككما يُؤْثَفَيْن*[٣٥٩]، ومن قال: *فأصبحت مثل كعصف مأكول*"[٣٦٠].

أما ما قاله ابن هشام وارتضاه من كون الكاف زائدة فقد ذهب إليه ابن جني حيث قال: "فأما قول الآخر: فصيروا مثل كعصف مأكول، فلا بد فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصيروا مثل عصف مأكول فأكَّد الشبه بزيادة الكاف، كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى/١١) "[٣٦١].

غير أن ابن جني يرى أن كلمة (عصف) جُرَّت بالكاف الزائدة وليس بإضافة (مثل) إليها[٣٦٢]، ورأيه هذا مخالف لرأي ابن هشام الذي يرى أن كلمة (عصف) جُرَّت بإضافة (مثل) إليها.

وفي رأيي أن القول بزيادة الكاف هو الأرجح، والمعنى عليه، فزيادتها إنما هي للتوكيد، وأما القول باسميتها فيجعل التقدير: مثل مثل عصف مأكول، فيلزم القول بزيادة إحداهما، ومن ثم يكون القول بزيادة الكاف أولى؛ لأن (مثل) اسم، والأسماء لا تزاد كما يقول النحويون[٣٦٣]، وإذا لم تكن (مثل) زائدة فمعنى ذلك أن الكاف هي الزائدة، وهذا يثبت أنها حرف؛ لأن الحروف هي التي تزاد.

على أني أرجح ما قاله ابن جني من كون كلمة (عصف) قد جُرَّت بالكاف الزائدة لا بإضافة (مثل) إليها كما يرى ابن هشام؛ لأن الكاف - كما يقول ابن جني – "في كل موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلا جارَّة، كما أن (مِن) وجميع حروف الجر في أي موضع وقعن زوائد فلا بد من أن يجررن ما بعدهن، كقولك: ما جاءني من أحد، و: لست بقائم، فكذلك الكاف في (مثل كعصف) هي الجارة للعصف وإن كانت زائدة"[٣٦٤].

ويؤيد هذا أنه إذا قيل إن كلمة (عصف) جُرَّت بإضافة (مثل) إليها فهذا يعني أن الكاف غير عاملة، وأنها عُلِّقت عن العمل، ولا يُعْهَد أن يعلَّق الحرف الجار عن العمل في اللفظ، وفي ذلك يقول ابن جني أيضًا: "فإن قيل: فإذا جررت العصف بالكاف فإلام أضفت مِثْلًا؟ وما الذي جررت به؟ فالجواب: أن (مِثْلًا) وإن لم تكن مضافة في اللفظ فإنها مضافة في المعنى، وجارة لما هي مضافة إليه في التقدير، وذلك أن التقدير: فصيروا مثل عصف مأكول، فلما جاءت الكاف تولَّت هي جرَّ العصف، وبقيت (مثل) غير جارة ولا مضافة في اللفظ، وكان احتمال هذه الحال في الاسم المضاف أسوغ منه في الحرف الجار، وذلك لأنا لا نجد حرفًا جارًّا معلَّقًا غير عامل في اللفظ، وقد نجد بعض الأسماء معلقًا عن الإضافة جارًّا في المعنى غير جارٍّ في اللفظ، وذلك نحو قولهم: جئت قبلُ وبعدُ، وقام زيد ليس غير"[٣٦٥].

والأصول ج١ص٤٣٨، وسر صناعة الإعراب ج١ص٢٩٦، والكشاف ج٥ص٣٩٩، وشرح الكافية الشافية ج٢ص٨١٣، والجنى الداني ص٩٠، ومغني اللبيب ج٣ص٢٢، وهو في ملحق ديوان رؤبة ص١٨١.

[٣٥٣] انظر: شرح الكافية الشافية ج٢ص٨١٣.

[٣٥٤] مختصر تذكرة ابن هشام ص٤٩٥.

[٣٥٥] السابق نفسه، وقد ورد الرجز في مغني اللبيب ج٣ص٢٢، دون أن يذكر ابن هشام رأيه في طبيعة الكاف فيه من حيث الاسمية والحرفية.

[٣٥٦] انظر: الكتاب ج١ص٤٠٨، والمقتضب ج٤ص١٤٠، والأصول ج١ص٤٣٨ –٤٣٩.

[٣٥٧] الكتاب ج١ص٤٠٨.

[٣٥٨] انظر: الجنى الداني ص٨٩ –٩٠.

[٣٥٩] البيت لخِطام المجاشعي، والصاليات: أراد بها الأثافي، (والأثافي: جمع أثفية، وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر)، وقوله: (يؤثفين) أي: يُجْعَلْن أثافي، والأصل، يُثْفَين محذوف الهمزة، مثل يُكْرِم في يؤكرم، فجاء على الأصل المعدول عنه للضرورة، انظر: الكتاب ج١ص٤٠٨، والمقتضب ج٤ص١٤٠، والأصول ج١ص٤٣٨، وسر صناعة الإعراب ج١ص٢٨٢، والكشاف ج٥ص٣٩٨، والجنى الداني ص٩٠، ومغني اللبيب ج٣ص٢٥، وخزانة الأدب ج٢ص٣١٣.

[٣٦٠] الكشاف ج٥ص٣٩٨ –٣٩٩.

[٣٦١] سر صناعة الإعراب ج١ص٢٩٦.

[٣٦٢] انظر: السابق نفسه.

[٣٦٣] انظر: السابق ج١ص٣٠١، والبحر المحيط ج٧ص٤٨٩.

[٣٦٤] سر صناعة الإعراب ج١ص٢٩٦.

[٣٦٥] السابق ج١ص٢٩٧.

خاتمـــة

لعلنا في ختام هذه الدراسة نستطيع أن نركز على النتائج الآتية:

أولًا: ترجع أهمية كتاب التذكرة لابن هشام أولا إلى مكانة مؤلفه العلمية، كونه واحدًا من أبرز النحويين الذين أسهموا في تطور الدرس النحوي في القرن الثامن الهجري، وثانيًا إلى كونه ضم بين دفتيه آراء كثيرة لعلماء أجلاء تعد كتبهم اليوم في عداد المفقود، فحفظ لنا بعض آرائهم في كتابه.

ثانيًا: ترجع أهمية مختصر تذكرة ابن هشام للتباني إلى أنه حفظ لنا قدرًا هائلًا من مسائل ابن هشام في تذكرته، وقد نقلها كما هي دون تصرف منه في المعنى ما جعلنا نطمئن إلى أن العبارة المذكورة هي عبارة ابن هشام، فنعرف من خلالها طريقته في الاختيار، وتسهل من ناحية أخرى مقارنة آرائه في التذكرة بآرائه في كتبه الأخرى.

ثالثًا: لم يكن ابن هشام مجرد ناقل لآراء من سبقه من النحويين، وإنما كان إمامًا مجتهدًا يختار ما يقتنع به هو، ولا غضاضة في أن يأتنس برأي غيره أحيانًا إذا وافق مذهبه واختياره[٣٦٦].

رابعًا: عبَّر ابن هشام عن اختياراته غالبًا بعبارة موجزة مختصرة ليس فيها تكلف، كما كان يشير إلى اختياره بعبارات واضحة وصريحة من نحو: وهو الصحيح – وهو المرجح – عندي – وهو أولى ... إلخ[٣٦٧].

خامسًا: اعتمد ابن هشام في اختياراته على الأصول النحوية المعتمدة عند النحويين من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، بالإضافة إلى ما ارتآه من أسس يُعتمد عليها في اختياراته كالمعنى والدلالة، والبعد عن التكلف في التأويل[٣٦٨].

سادسًا: خالف ابن هشام في التذكرة بعض آرائه المبثوثة في كتبه الأخرى، كمغني اللبيب، وشرح شذور الذهب، وأوضح المسالك، وغيرها، وقد جاء ذلك في عشر مسائل من المسائل المختارة للدراسة، وهذا يدل على اجتهاده، وعدم تحجره أمام رأيٍ بعينه، فقد يجتهد في المسألة ويرى فيها رأيًا، ثم يَعِنُّ له ما يجعله يغير رأيه هذا ويختار غيره متى وجد الحجة والدليل اللذين يعينانه على تغيير رأيه الأول. كما وافق آراءه في كتبه الأخرى، وجاء ذلك في ست مسائل من مسائل الدراسة، في حين انفرد في التذكرة بالقطع برأي معين في مسألةٍ ما لم يقطع فيها بقول في كتبه الأخرى، كما انفرد فيها بدراسة بعض المسائل التي لم نجدها في كتبه الأخرى، وجاء ذلك في أربع مسائل من مسائل الدراسة.

سابعًا: تنوعت طريقة ابن هشام في اختياراته، فتارة يذكر الآراء المختلفة في المسألة ثم يرجح منها رأيًا مع ذكر سبب الترجيح والرد على الآراء الأخرى[٣٦٩]، وتارة يرجح دون أن يذكر سبب الترجيح[٣٧٠]، وتارة ثالثة نجده يرجح رأيًا عن طريق الاعتراض على الرأي الآخر[٣٧١]، وتارة رابعة نجده يرجح رأيًا عن طريق تأييده لرأي نحوي آخر، ويزيده وضوحًا بذكر علة اختياره[٣٧٢].

المراجع

أولًا: المخطوطة:

الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معطي، تأليف أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، نسخة مصورة عن مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، رقم ٤٢٠٩.

ثانيًا: المطبوعة:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (أثير الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان مُحَمَّد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو لأبي بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج النحوي (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي فودة نيل، جامعة الرياض، ١٩٨٠م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن مُحَمَّد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، سوريا ١٩٥٧م.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل- بيروت، ودار عمار- عمان، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

[٣٦٦] انظر: ص ٦ –٧ من البحث.

[٣٦٧] انظر: ص ٧ من البحث.

[٣٦٨] انظر: ص٧ –٩ من البحث.

[٣٦٩] انظر: ص ١٢، ٢٠، ٢٣، ٢٩، ٤٢ من البحث.

[٣٧٠] انظر: ص ٢٢، ٣٦ –٣٧ من البحث.

[٣٧١] انظر: ص ٣٩، ٥٣، ٥٤ من البحث.

[٣٧٢] انظر: ص ٢٤ من البحث.

- أمالي ابن الشجري (هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة الحسنيّ العلوي، ت٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي– مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولي ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الأمالي لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (د٠ ت)
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن ابن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.
- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، جمع وتعليق الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية ببيروت، ١٩٨٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الإيضاح للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور قاسم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية – العراق.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي حققه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحَمَّد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور أحمد النجولي الجمل دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البديع في علم العربية للمبارك بن مُحَمَّد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة د/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مُحَمَّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبعة الكويت، ١٩٦٥م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق على مُحَمَّد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى.
- تهذيب اللغة لأبي منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، ت٣٧٠هـ، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام هارون ومراجعة مُحَمَّد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط)، عالم الكتب.
- حاشية الشمني (الإمام تقي الدين أحمد بن مُحَمَّد) المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية بمصر، ١٣٠٥هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- حاشية ياسين بن زين الدين العليمي على شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، الطبعة الثانية، ١٣٢٥هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت١٠٩٣ هـ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مُحَمَّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة الثالثة ج ١ (١٤٠٦ هـ –١٩٨٦م) ، ج٢، ٣ (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م) .

- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١أو ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود مُحَمَّد شاكر، نشر دار المدني بجدة ومطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد مُحَمَّد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الثناء محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش شهاب الدين الآلوسي، تصحيح السيد محمود شكري الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤ هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة .
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسيّ، ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور مُحَمَّد بدوي المختون، هَجَر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق مُحَمَّد عبد النبي مُحَمَّد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، ت٩٠٥هـ، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن على بن مُحَمَّد بن علي بن خروف الإشبيلي، ت٦٠٩هـ، تحقيق الدكتورة سلوى مُحَمَّد عمر عرب، جامعة أم القرى،١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) المسمى بالشرح الكبير، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام مُحَمَّد بن أبي بكر الدماميني، ت٨٢٨ هـ، تصحيح وتعليق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية،١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق : مُحَمَّد نور الحسن ،مُحَمَّد الزفزاف ومُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، للشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة،١٩٦٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق الدكتور مُحَمَّد مُحَمَّد داوُد، دار المنار.
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك، ت٦٧٢هـ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تأليف ابن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور صلاح روّاي ، مطبعة المدني – القاهرة، الطبعة الأولى.
- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين مُحَمَّد بن الإمام جمال الدين مُحَمَّد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- الكتاب لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، ت حوالي ١٨٠ هـ) تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (أبي القاسم محمود بن عمر،ت٥٣٨هـ)، حققه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحَمَّد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت٦١٦هـ، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور (أبي الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم، ت٧١١هـ)، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومُحَمَّد أحمد حسب الله، وهاشم مُحَمَّد الشاذلي، دار المعارف (د.ت) .
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت٣٩٢هـ، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، الجزء الأول تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٤هـ -١٩٩٤م .
- مختصر تذكرة ابن هشام لمحمد بن جلال الحنفي التباني (ت٨١٨هـ)، تحقيق جابر بن عبد الله السريع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠١٣م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، ت٣٧٧هـ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ودار المنارة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور مُحَمَّد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط (أبي الحسن سعيد بن مَسْعَدة المجاشعي البلخي البصري، ت٢١٥هـ) تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧ هـ) الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومُحَمَّد على النجار، والجزء الثاني تحقيق مُحَمَّد على النجار، والجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة على النجدي ناصف، دار السرور (د.ت) .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ ، ت ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- مفتاح العلوم للسكاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور قاسم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق الشيخ مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي، للدكتور علي فودة نيل، جامعة الملك سعود ٢٠٠٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

ثالثًا: البحوث والمقالات

(مهما) وخلافات النحويين حولها، للدكتور رياض حسن الخوام، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد الثالث، العام ١٤١٠م.

Ibn Hisham's grammatical choices in his book Altazkera (The memento)

Dr.Salah Abd Elmoez Ahmed Elashiry

Assistant professor in the faculty of Dar Eleloum - Alfayoum University

Abstract

This research deals with Ibn Hisham's grammatical choices in one of his most important books Altazkera (The memento)which is still missing .This book was abridged by Mohamed Bin Galal Eltabbany Alhanafy ,so he kept us a great deal of this valuable book .Thus, this study is very important to know the views of Ibn Hisham in this book compared with his views in his other books .Hence, this research is presented in an introduction , a preface, three fields of research and a conclusion .In the preface I discussed Altazkera book of Ibn Hisham and its abridgment by Altabbany and the way of Ibn Hisham's choices , the statements used in his choices and the principles of his choices.

In the first field of research I dealt with his choices that contradicted his views in his other books, in which I discussed ten issues. In the second field of research, I discussed his choices that were in consistence with his views in his other books, in which I discussed six issues. In the third field of research I dealt with his choices which he neither presented nor took a clear decision in his other books, in which I discussed four issues. Then the conclusion that includes the most important results I have reached.

Key words: Choice - Ibn Hisham - Grammar – Altazkera – Abridgment - Altabbany.